بقلم: روت غابيزون*

## المسوغ المبدئي والصورة المرغوبة

# هل يمكن تبرير وجود الدولة اليهودية؟

ان الاجابة على هذا السؤال ليست بدهية، كما ان الخوض فيه ليس شأناً نظرياً ينبثق عن حاجة ملحة تمليها لحظة راهنة وحسب. فالدولة اليهودية تستطيع البقاء لأمد طويل فقط اذا كان يمكن الدفاع عنها، سواء بالمفهوم المادي للكلمة أم بالمفهوم الأخلاقي. وعلى المدى القصير يمكن للكيانات السياسية التي يعتبر حقها في الوجود موضع شك، امتلاك القدرة على البقاء وذلك بحكم العادة والروتين او عن طريق استخدام القوة الجسدية، لكنه لا يمكن، على المدى البعيد، الاّ لدول تملك مبرراً للوجود، في نظر الجمهور الذي يعيش بين ظهرانيها في ظل ارتباط وثيق، ان تكون ذات قدرة على البقاء.. وعليه، فان السؤال في شأن ما اذا كانت اسرائيل دولة من هذا الطراز، ليس سؤالاً نظرياً وحسب، بل ينعكس بشكل مباشر على فرصها في البقاء، اذ انه لا يمكن الدفاع عن الدولة اليهودية اذا اعتقد قسم كبير من سكانها ان هذا المشروع ليس مبرراً، وبالتالي غير جدير بالدفاع عنه.

ان الخوض في مسألة المبرر – المسوغ– المبدئي للدولة اليهودية لم يبد في نظري، دائماً، كموضوع مُلحّ له أهمية سياسية من الدرجة الاولى. في الماضي، افترضت انه لا توجد حاجة حقيقية لاثبات ان الدولة اليهودية قابلة للتبرير او التسويغ كأية دولة قومية اخرى، ولم أُعط بالتالي وزناً كبيراً لادعاءات وحجج اولئك الذين خالفوا هذا الافتراض، مفضلاً توجيه جل اهتمامي نحو تفحص امكانيات الدمج بين المكوّن اليهودي والمكون الديمقراطي للدولة، والذي ينبثق عن التحديد المنصوص عليه في قوانين الاساس المعتمدة في العام ١٩٩٢(١). لقد اعتقدت ان الذين يرفضون حق الدولة اليهودية في الوجود انما يعبرون بذلك عن وجهات نظر هامشية لا وزن لها، سواء أكانت تلك الممثلة بالايديولوجية الراديكالية التي تنتقد جميع الحركات القومية بلا استثناء، والتي تعكس التوجه

* محاضرة في القانون بالجامعة العبرية في القدس ورئيسة جمعية حقوق الإنسان سابقاً.

الذي ينظر الى اليهودية كديانة فقط وليس كشعب أو أمة، أم في وجهة النظر الدينية – الثيولوجية المناوئة للصهيونية المعاصرة، ذات الطابع العلماني.. اعتقدت ان المجابهة المنهاجية للمواقف التي تتبناها هذه المحافل ربما تكون ذات أهمية نظرية معينة، بيد انه لن تكون لها قيمة عامة نظراً لانها قد تظهر كنقاش داخلي بحت.

ولكن، وبمرور الوقت، اتضح لي ان الطعن في التبرير المبدئي لوجود اسرائيل كدولة يهودية لا يقتصر على مجموعات هامشية فقط. وبداية، فانه من الصعب ان نجد استعداداً في أوساط الجمهور العربي في اسرائيل للاعتراف بتجسيد شرعية حق تقرير المصير السياسي لليهود في أرض اسرائيل. فرفض الدولة اليهودية يشكل مكوناً رئيسياً في موقف غالبية مُنتخبي وممثلي الجمهور العربي – وبضمن ذلك، اولئك الذين يخدمون في وظائف رسمية في اسرائيل– وذلك رغم لجوء هؤلاء بصورة متكررة الى حجج وادعاءات تستند الى قيم الديمقراطية وحقوق الانسان. وفي الحقيقة، فانهم يرفضون حق تقرير المصير اليهودي استناداً الى تلك الحجج عينها. فدولة اسرائيل، كدولة يهودية، ولدت من وجهة نظرهم نتيجة خطأ، ولا تزال تقوم خطأ.. وهي – اي الدولة اليهودية– لا يمكن ان تكون ديمقراطية او مدافعة عن حقوق الانسان، وبناء عليه لن يكون بالإمكان تبرير وجودها الاّ اذا كفت او تخلت عن صبغتها اليهودية المتميزة، بشكل صريح وعملي.

هناك ظاهرة مقلقة اكثر، وتتمثل في الميل الذي يلاحظ اليوم لدى قسم من الجمهور اليهودي ذاته، نحو قبول وجهات النظر هذه او على الأقل التعاطي معها بصورة ايجابية. فبعض الذين يصنفون انفسهم ضمن معسكر الديمقراطية وحقوق الانسان، والشرعية الدولية، يتواطأون بوعي أو دون وعي، مع وجهة النظر الرامية الى تحويل اسرائيل الى دولة ليبرالية محايدة، او – حسب الشعار الرائج اليوم– الى دولة جميع مواطنيها. قلة من هؤلاء فقط، يساندون هذا الموقف من منطلق الوعي الكامل بحجج وأبعاد الموقف ذاته، في حين ان غالبية هؤلاء يرون ان جاذبية هذا الموقف نابعة بالذات من نجاح الصهيونية في تحويل اسرائيل الى دولة ذات ثقافة عامة عبرية – يهودية.. وهم يشاطرون الشكوك المألوفة تجاه فكرة الدولة القومية، لكنه ليس من الواضح ما اذا كانوا يعرفون جيداً الارضية التاريخية والزخم الثقافي لهذه الفكرة. وهم بالأساس، مستعدون للتخلي عن الطابع القومي لدولتهم، رغم ان هذا التخلي يشكل مطلباً من جانب حركة وطنية منافسة.

الى ذلك، فان سلوك الدولة الاسرائيلية ذاتها لم يسهم، على الأقل، في دعم وتوطيد الاساس الذي تستند اليه محاولات تسويغ هذه الدولة، نظراً لانها (الدولة) تعاني من انعدام وضوح فيما يتصل بوظيفتها ونهجها.

فمن جهة، تلجأ اسرائيل على نطاق واسع جداً الى استخدام هويتها اليهودية في سبيل تبرير الأذى الذي تلحقه بالآخرين، وهي من جهة أُخرى، تهمل معالجة مسائل حيوية، تؤثر على قدرتها في أداء دورها او وظيفتها المهمة كدولة للشعب اليهودي، وهو اهمال يجعل الدولة ذاتها تقوض بأيديها فرص وجودها وبقائها. هذان العاملان مرتبطان ببعضهما أشد الارتباط: فالميل نحو تبرير ما لا يقبل التبرير باسم الدولة اليهودية (من قبيل الاحتكار الديني لشؤون الاحوال الشخصية، او التمييز تجاه غير اليهود) يُعزز بدوره ميل الأفراد والجماعات نحو تجاهل المصالح الأساسية المشروعة لاسرائيل (مثل الحفاظ على الأغلبية اليهودية)، وهي مصالح تستوجب اتخاذ اجراءات تعزز فرص استمرار وجودها كدولة يجسد فيها الشعب اليهودي حقه في تقرير المصير.

في ضوء ما تقدم، فانني سأكرس الجزء الاول من هذا المقال لعرض ادعاء صريح مؤاده ان فكرة الدولة القومية اليهودية قابلة للتبرير وان وجود هذه الدولة يشكل شرطاً في منتهى الاهمية لضمان أمن اليهود الذين يعيشون فيها، ولاستمرار وجود وازدهار الثقافة اليهودية على اختلاف تلاوينها وأطيافها.

ان اقامة اسرائيل كدولة يهودية، واستمرار وجودها بهذه الصفة، كان ولا يزال أمراً مبرراً ومشروعاً (٢). صحيح انه يجب على اسرائيل الحرص على تأمين وصون حقوق جميع مواطنيها، وان تعاملهم بنزاهة وانصاف، وان تراعي وتهتم ايضاً بسلامة ورفاهية السكان غير اليهود، بيد ان هذا الاقرار لا يعني انه يجب الغاء الطابع اليهودي للدولة.

كذلك فان الطابع الديمقراطي للدولة لا يعني ايضاً ان على الدولة التجرد او التخلي عن خاصيتها اليهودية. على العكس، فان من واجب اسرائيل بالذات الحفاظ علي خصائصها اليهودية، وذلك من حيث انها ملزمة بالتعبير عن الاولويات الاساسية لغالبية مواطنيها، والذين يريدون ان تواصل كونها دولة الشعب اليهودي.

الادعاء الذي أود طرحه هنا يرتكز في جوهره الى خطاب الحقوق وعلى الإقرار بحق الشعوب – في ظروف معينة– في تقرير مصيرها وتُقرُّ هذه المبادئ بتميز القوميات وتطلعها للحفاظ على هذا التميز على أساس أُممي. قد يبدو هذا التوجه سطحياً ومثيراً في نظر اولئك الذين يعتقدون ان تسويغ الدولة اليهودية في ارض اسرائيل وحقنا في هذه البلاد هما بمنزلة معطيات ووقائع مسلم بها، تنبثق وتنبع من الديانة والتاريخ اليهوديين. وبحسب هذه الرؤية، فان غياب اليهود المؤقت عن البلاد، اثناء عيشهم في المنفى، ومصالح العرب الذين اقاموا فيها إبان تلك الفترة ذاتها، لا ينتقصان من قوة المطالبة بسيادتنا على هذه البلاد، فهذا الحق حق مطلق غير قابل للجدل، ولا يمكن الشك أو الطعن فيه. وفي الحقيقة

فان وجهة النظر التي تعزو المطالبة بحق اليهود على البلاد الى الوعد الالهي تُعد جزءاً من الحرية الدينية للذين يتمسكون بهذا التفسير للعقيدة اليهودية. رغم ذلك فإنني أعتقد أنه ينبغي اسناد التبرير لوجود الدولة اليهودية الى حجج تستطيع ان تخاطب ايضاً وعي ومواقف من لا يتفق مع هذه القناعات، أما اسباب ذلك فهي متنوعة، مثل: الاعتبارات المتعلقة بوحدة وتكاتف المجتمع الاسرائيلي، والحاجة الملحة لأن تبدو اسرائيل في نظر معظم مواطنيها كدولة يعتبر وجودها قابلاً للتبرير أخلاقياً، وتعزيز مكانتنا الدولية، وما الى ذلك. وعلى ما يبدو فان تاريخ الوجود اليهودي في أرض اسرائيل له في الواقع أهمية بالغة كمكون من مكونات الموقف الأممي بشأن حق الشعب اليهودي في تقرير مصيره في أرض اسرائيل. وباختصار فان موقفاً من هذا النمط فقط، يمكن ان ينطوي على قوة اقناع في نظر غير اليهود، وكذلك في نظر اليهود الذين لا يؤمنون بالوعد الإلهي وبحق الآباء والأجداد، اليهود الذين يريدون تبني موقف صهيوني دون اسناده الى طائفة من القناعات التي لا يتماثلون معها. جنباً الى جنب، فان هذا الموقف قد يحفز الفلسطينيين ويشجعهم على طرح حجج تستند الى حقوق تحظى باعتراف عالمي، وليس الى مطالب بملكية او حقوق ترتكز الى المقدسات (او الاوقاف) الاسلامية أو الى التقاليد المسيحية.

ان ادارة الصراع من خلال حجج ومبررات تستمد مفعولها من خطاب الحقوق سوف تتيح اجراء نقاش جوهري بين الاطراف في اطار من البحث المشترك، وستحول دون تمترس هذه الاطراف وراء فرضيات دوغماتية متناقضة لا تفسح المجال لأي حوار او تسوية.

هناك من يعتقد ان التحدي الوحيد الذي يتعين على اسرائيل مواجهته، هو النقاش، أو المسألة المتعلقة بالامكانية المبدئية لتبرير وجودها (اي اسرائيل). من هذه الزاوية، كان باستطاعتنا ان ننهي المقال هنا، بيد أنني لا أعتقد أن الأمر على هذا النحو، ولذلك، فانني سأسوق بداية الحجج التي تبرر مبدئياً وجود الدولة اليهودية في ارض اسرائيل، وبعد ذلك سأرسم، في الجزء الثاني من المقال، الملامح الاساسية المرغوبة لهذه الدولة، اضافة الى السياسة والتسويات التي يجب استنباطها من الصبغة اليهودية لاسرائيل ومن التزاماتها الاساسية تجاه اليهود وغير اليهود في الداخل والخارج. وكما سنلاحظ فانه لا يوجد بالضرورة تناقض بين الهوية اليهودية للدولة وبين تعريفها ككيان ديمقراطي ليبرالي.

وخلافاً للرأي السائد في بعض المحافل، والقاضي بأن الموقف الليبرالي يتطلب حيادية مطلقة من جانب الدولة فيما يتعلق بالصبغة الثقافية والاثنية والدينية للمحيط الجماهيري، فانني سأسعى الى اثبات انه يمكن اقامة ديمقراطية ليبرالية على أساس من الاتفاق او التسوية بين مجموعات مركزية، تسوية لا تتطلب خصخصة لجميع الروابط غير المدنية في هذا المحيط او المجال: فديمقراطية توفيقية من هذا النوع سوف تعترف بالمصالح الجماعية للمجتمعات والطوائف المختلفة المتعايشة ضمن إطار هذا المجال، وستحترم حقوق جميع مواطنيها دون تمييز قومي او ديني، وذلك دون التخلي عن التفضيل الضمني لمكونات معينة في الهوية المتميزة. وفي الظروف الخاصة لاسرائيل، فان مثل هذا التوجه لا يعد مبرراً ومشروعاً وحسب، وانما هو ضرورة يمليها الواقع أيضاً.

وبالفعل فان الدولة اليهودية التي أبرز وجودها هنا ليست «دولة جميع مواطنيها». ان للدولة اليهودية التزاماً عميقاً تجاه الديمقراطية وحقوق الانسان على حد سواء، غير ان لغتها هي اللغة العبرية، ويوم العطلة الاسبوعية فيها هو يوم السبت، كما انها تحتفل بالاعياد الدينية (اليهودية) الى جانب احتفالها بالمناسبات الوطنية مثل «يوم الاستقلال» او «يوم الكارثة» (المحرقة النازية). كذلك فان ثقافة الدولة العامة – الرسمية– هي ثقافة عبرية يهودية، رغم انها (اي الدولة) ليست ثيوقراطية ويجب عليها ان لا تفرض مفهوماً دينياً معيناً للهوية اليهودية على الجمهور الذي يعيش فيها (٣). فمن المهم والسليم ان يجري داخل هذه الدولة جدل ونقاش مستمران حول العلاقة بين الدولة والتقاليد الثقافية والتراث الديني لليهودية. هذا الى جانب كون الدولة ديمقراطية، وملتزمة بحماية حقوق جميع مواطنيها دون تمييز ديني أو قومي. انني هنا بصدد الدفاع عن هذا الدمج وعن حق الدولة في اتخاذ اجراءات تعزز امكانية استمراره وبقائه.

ان المنطلق الاساسي للنقاش الذي أود خوضه واثارته هنا، هو ان من حق الشعوب تقرير مصيرها في أوطانها، وتجسيد هذا الحق ليس منوطاً بالضرورة باقامة دولة، اذ يمكن تجسيده على سبيل المثال، من خلال حكم ذاتي (اوتونوميا) ثقافي في اطار دولة تضم عدة شعوب (٤). الدولة القومية بمعنى الدولة التي يوجد فيها ارتباط بين مؤسسات الدولة وبين ثقافة قومية متميزة – تمنح افضليات مهمة للشعب الذي تتماثل الدولة معه، وتفرض في نفس الوقت عبئاً جسيماً على مواطنيها الذين لا ينتمون الى هذه القومية. اما التبرير لمنح هذه الافضليات لابناء شعب واحد بعينه «على حساب» ابناء الشعوب الاخرى فيرتبط بتوازن مصالح الأطراف. وفي هذا الاطار ينبغي مراعاة الارقام النسبية لابناء المجموعات المختلفة في بقعة الارض المعنية، وكذا مغزى شتى الامكانات السياسية المطروحة على بساط البحث من ناحية كل مجموعة من هذه المجموعات.

من هنا فان نقطة انطلاق النقاش حول تبرير وجود الدولة اليهودية ينبغي ان تتمثل في تفحص مزايا مثل هذه الدولة بالنسبة لليهود، وذلك في مقابل النواقص الكامنة في الأضرار التي تلحقها بمصالح الشعوب

الاخرى التي تعيش بين ظهرانيها.

وتؤدي الدولة اليهودية، بالنسبة لليهود الذين يعيشون داخلها وخارجها، عدة وظائف مهمة، يمكن تحقيق بعضها حتى من دون كيان سياسي سيادي، غير ان معظم هذه الوظائف يتطلب بل يستوجب وجود مثل هذا الكيان. ولا بد من التوكيد ان الدولة اليهودية بأدائها لهذه الوظائف، انما تخدم ليس فقط هذه المجموعة او سواها من اليهود، بل تخدم الشعب اليهودي بأسره، ومن ضمنه أيضاً مجموعات ترفض وجودها (أي: الدولة اليهودية) في حد ذاته.

ممارسات اسرائيلية تزيد مظاهر العنف وتوسع دائرة الكراهية

ان لوجود اسرائيل ومناعتها انعكاسات مهمة على وضع اليهود في البلاد والعالم.. غير انه من الأهمية بمكان وضع هذه الصلة او الرابطة على محك الاختبار النقدي الواعي. وينبغي ان نتذكر بأن الصهيونية ظهرت كرد فعل على مشكلتين بارزتين لكنهما مرتبطتان فيما بينهما، وهما: مشكلة الملاحقة والتنكيل والمذابح من جهة، وظاهرة الذوبان وبهتان الهوية اليهودية من جهة أخرى.

العلاقة بين هاتين المشكلتين مُركَّبة.. فالملاحقات القاسية تولد حافزاً نحو الذوبان، لكنها تعيق في الوقت نفسه عملية الذوبان هذه، والتي تغدو في ظل توفر الأمن الجسدي والازدهار بالذات، ليس عملية ممكنة وحسب بل مغرية أيضاً.

من جهة ثانية، فان قرار الذوبان والاندماج في المجتمع الاجنبي لم يُجنِّب اليهود في الكثير من الحالات الكراهية اللاسامية، لا بل ان هذا القرار بالذات شكل احياناً حافزاً موقظاً لتلك الكراهية.

وفي سياق الاعتبارات التي أفضت الى اقامة دولة اسرائيل، اعتبر التهديد الجسدي لوجود الشعب اليهودي، عاملاً في منتهى الأهمية. لقد ادعت الصهيونية طيلة سنوات عديدة ان الدولة اليهودية ستوفر حلاً لمشكلة أمن وسلامة اليهود في بلدان المهجر. من الصعب القول بصورة جازمة فيما اذا كان هذا الادعاء يصمد بالفعل أمام اختبار التاريخ، وما اذا كانت دولة اسرائيل قد حسنت وعززت حقاً قدرة الشعب اليهودي المتواجد خارج هذه الدولة على البقاء في أرجاء العالم. ان الصورة لا تزال حتى يومنا هذا مُركّبة ومعقدة للغاية. فالشعب اليهودي استطاع البقاء طيلة آلاف السنين في غياب دولة مستقلة خاصة به، وفي ظل ظروف لم تكن دوماً مريحة، على الأقل. ومن جهة، فان اليهود يعيشون اليوم في بلدان معينة، ولا سيما في العالم العربي، حياة رفاهية ورخاء، متمتعين باندماج ناجح في محيطهم وبأمن شخصي وازدهار ثقافي ملموس. وليس من المستبعد ان تكون هذه الرفاهية وما يصاحبها من شعور بالثقة بالهوية، هما نتاج مباشر للشعور بالانتماء الذي يشعر به اليهود في العالم تجاه اسرائيل.

يجب الافتراض ان ذلك مرتبط ايضاً بالدروس والعبر التي استخلصها العالم من ابادة يهود اوروبا خلال الحرب الكونية الثانية.

من جهة اخرى، يُلاحظ خلال العامين الاخيرين ان هناك انتعاشاً لتيار اللاسامية في العديد من بقاع ودول المهجر، وثمة من يعزو انتشار اللاسامية الى سلوك وممارسات دولة اسرائيل. ووفقاً لهذا المنطق، فان تفشي مظاهر العنف والكراهية تجاه اليهود في أوروبا والعالم الاسلامي جاء كرد فعل على احتدام الصراع اليهودي – العربي في الشرق الاوسط. ويعتقد آخرون ان هذا الصراع انما يعطي فقط شرعية لمشاعر لاسامية قديمة، همدت لفترة من الوقت.. وتمثل دولة اسرائيل، حسب قول هؤلاء، ذريعة سانحة تتيح للاسامية ان تُطل برأسها من جديد.

هناك ظاهرة مقلقة اكثر، وتتمثل في الميل الذي يلاحظ اليوم لدى قسم من الجمهور اليهودي ذاته، نحو قبول وجهات النظر هذه او على الأقل التعاطي معها بصورة ايجابية. فبعض الذين يصنفون انفسهم ضمن معسكر الديمقراطية وحقوق الانسان، والشرعية الدولية، يتواطأون بوعي أو دون وعي، مع وجهة النظر الرامية الى تحويل اسرائيل الى دولة ليبرالية محايدة، او - حسب الشعار الرائج اليوم- الى دولة جميع مواطنيها.

ولعل هناك مفارقة مأساوية في ان علامات الاستفهام بشأن مساهمة دولة اسرائيل في الحفاظ على سلامة اليهود الجسدية في العالم، تمتد لتشمل ايضاً مصير اليهود الذين يعيشون داخل الدولة نفسها. مثل هذه التساؤلات رافقت المشروع الصهيوني منذ بدايته، وقد ازدادت حدتها خلال فترات الحروب أو في ضوء وقوع موجات من الهجمات الارهابية. ومما لا شك فيه ان الاحداث والصدامات الدامية خلال الفترة الاخيرة، والتي اندلعت في ايلول العام ٢٠٠٠ عقب فشل محادثات كامب ديفيد،

قد عززت بدرجة كبيرة الشعور بالعجز والشكوك بشأن مستوى الأمن الذي يتمتع به اليهود في دولتهم المستقلة.

لقد أضحى اليهود في إسرائيل والمنطقة بأسرها ضحية لعنف دموي. هذا العنف مُوجه أيضاً ضد مدنيين عزل، تحولوا إلى ضحايا فقط بسبب يهوديتهم. ولا يزال الجدل محتدماً بين الذين يعتقدون أن إسرائيل تعد، على الرغم من كل شيء، المكان الأكثر أمنا وأمانا في العالم، بالنسبة لليهود الذين يقيمون فيها، وبين أولئك الذين يعيشون طيلة الوقت في ظل الشعور بأن الخطر الذي يتهدد اليهودي المتواجد في إسرائيل بات اليوم أشد من الخطر الذي يتهدد اليهودي المتواجد في أية بقعة أخرى من بقا ع العالم[٥]. وعلى أية حال، فإن ثمة حقيقة واحدة لا يمكن الاختلاف حولها، وهي أن هناك لوناً من ألوان اللاسامية لا يمكن تصور وجوده في إسرائيل كدولة يهودية، ذاك الذي تشجعه السلطة، وتبدي تسامحاً حياله أو على الأقل تغض الطرف عن وجوده. فمشكلة القمع والاضطهاد والإذلال التي واجهها اليهود على مر الأجيال والعصور، توقفت على أعتاب الدولة اليهودية[٦].

مشكلة الذوبان (ذوبان اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها) تضع تحدياً من نوع مختلف أمام الدولة اليهودية. وتعطي إسرائيل اليهود الذين يعيشون فيها إمكانية إقامة حياة يهودية كاملة أكثر من الامكانية المتاحة لهم في الشتات وذلك على الأقل لأنها المكان الوحيد في العالم الذي لا يشكل اليهود فيه أقلية. فالثقافة العامة للدولة هي ثقافة يهودية – عبرية، ولغة الدولة هي العبرية، كما أن الأعياد القومية والخطاب الرسمي مرتبطان برباط لا ينفصم بالتاريخ والمصير اليهوديين. ويتمتع اليهود في اسرائيل بسلطة وسيطرة على أراضي الدولة، وعلى الهجرة إليها، وعلى الدفا ع عن سكانها المدنيين. وفي غضون ٤٥ عاماً مضت على قيام الدولة أضحت الجالية اليهودية في إسرائيل جالية مركزية تعد الأبرز في العالم. وعلى الأغلب فإن وزن الجمهور اليهودي في اسرائيل بين مجموع الشعب اليهودي في العالم سوف يزداد بمرور السنوات، لا سيما في ضوء ذوبان اليهود في مجتمعات الشتات[٧].

ولا ريب في أن الحياة اليهودية في إطار دولة اسرائيل لها مزايا وأفضليات واضحة بالنسبة للمحافظين على الفروض والتعاليم الدينية اليهودية، ومن ضمن ذلك بالنسبة لذاك القسم من المجتمع الحريدي، المتمسك بمعارضته للصهيونية. فكل من جرّب الحياة الدينية اليهودية خارج البلاد يعلم كم هو بسيط وطبيعي أكثر الحفاظ على نمط حياة ديني كهذا في إسرائيل. إلى ذلك فإن اليهودي المتدين الذي يعيش في إسرائيل يتمتع أيضاً بحق تأدية الفرض الديني المتمثل بالاستيطان في البلاد. صحيح أن النظام السياسي اليهودي في أرض إسرائيل ليس شرطاً ضرورياً لأداء هذه الفريضة، غير أن غياب الدولة اليهودية من شأنه أن يجعل من الصعب جداً على اليهود البقاء في إسرائيل[٨]. إضافة إلى ذلك فإن وجود الدولة اليهودية له أهمية أكبر ولا سيما بالنسبة لليهود العلمانيين، نظراً لأن ارتباطهم بالمكون اليهودي في هويتهم هش وضعيف أكثر بكثير من ارتباط اليهود المحافظين على الفروض الدينية، فضلاً عن أنهم – أي اليهود العلمانيين – يفتقدون وسائل الدفا ع الثقافية التي تتوفر للمحافظين على الفروض الدينية. وفي نظر اليهودي الذي لا يحافظ على الفروض الدينية، فإن إسرائيل تنهض بدور حيوي – وإن كان خفياً عن الأنظار – من حيث الجواب المتميز الذي تقدمه معضلة الهوية اليهودية العلمانية في العالم العصري المتحضر. فإسرائيل هي المكان الوحيد الذي يقدم «خيار العجز» المتمثل بالوجود العبري – اليهودي. بعبارة أخرى، إنها المكان الوحيد في العالم الذي يشكل فيه الحفاظ على مثل هذه الهوية أمراً بديهياً، في حين أن تنمية ورعاية أية هوية أخرى، يتطلب جهوداً خاصة من النوع المعروف جيداً لليهود الذين يعيشون في بلدان أخرى، ويحاولون الحفاظ على رابطة فعالة مع هويتهم اليهودية. إن الاطار الذي توفره اسرائيل لليهود العلمانيين يكبح إذاً عملية الذوبان التي كان يمكن أن تكون حتمية لو عاش هؤلاء في بيئة غير يهودية. جنباً إلى جنب، فإن هذا الاطار (إسرائيل) يشكل أشبه ببرنامج يمكن أن تنمو على أرضيته ثقافة ذات حيوية بالغة لحياة يهودية غير أرثوذكسية. وأقصد بالدرجة الأولى التفكير والابدا ع باللغة العبرية، والأدب والشعر والفن والفكر الأصيل، وكل ما له ارتباط بالتقاليد والهوية اليهودية وبالصلة التاريخية بين شعب اسرائيل وأرض اسرائيل.

هذه الجوانب كافة تنطوي على أهمية بالغة بالنسبة للعالم اليهودي برمته، وليس فقط بالنسبة لليهود في إسرائيل ذاتها؛ فهي تضفي تنوعاً على مكونات الهوية اليهودية، وتتيح امكانيات وخيارات ثقافية أخرى عدا التمسك بنمط حياة ديني نصوصي. من هنا فإن غياب أو زوال الدولة اليهودية يعني بالنسبة لليهود، في اسرائيل والعالم، إلغاء جميع هذه الأفضليات والإمتيازات التي توفرها الدولة لهم، وحيث أنه لا توجد دولة عبرية – يهودية أخرى، فإنه لا يوجد بديل لتلك الأفضليات. وفي غياب الدولة اليهودية، سيعود اليهود للعيش كأقلية وسط مجتمعات تختلف عنهم من حيث ثقافتها ودينها ولغتها (ومن هذه الناحية ليس مهماً إذا كانت هذه الثقافات الأخرى اسلامية أم مسيحية، غربية أم شرقية). إن مغزى فقدان الدولة اليهودية قد يتمثل في العودة إلى الوجود الذي ينطوي على توجس وخوف دائم من الانبعاث المتجدد لـ اللاسامية والاضطهاد والملاحقة والطرد وربما المذابح أيضاً؛ عودة إلى الوجود المتقوقع والمستنفر خوفاً من الذوبان والاندماج في ثقافة أو مجتمع غريبين؛ عودة لوجود في

ظل معيقات وقيود. ويمكن القول، دون الغرق في دراماتيكية زائدة، إن مطالبة الشعب اليهودي بالتخلي عن دولته تعني المطالبة بالانتحار القومي.

وبفهم معين، فإن الصورة المنعكسة في المرآة للأفضليات والإمتيازات التي تمنحها الدولة اليهودية لليهود، تمثل الثمن الذي تطلبه الدولة من مواطنيها العرب. ففي المكان الذي تقوم فيه الدولة اليهودية، يُحرم العرب من امكانية السيطرة والسيادة على مجالهم السياسي – الثقافي.

إن لغة الدولة ورموزها غريبة بالنسبة لهم.. إنهم يشكلون أقلية في دولة لها ارتباط قوي بتطلعات وأهداف شعب آخر. وحيث أنه لا توجد لهم (أي العرب) سلطة أو سيطرة على الهجرة إلى هذه الدولة فإنهم والحال هذه لا يملكون سيطرة على وزنهم النسبي بين مجموع السكان فيها. إضافة إلى ذلك، فإن أمنهم الشخصي والثقافي منوط بالنوايا الحسنة والنجاعة لدى السلطة التي تعتبر من وجهة نظرهم سلطة أجنبية، وكل هذه الأمور تُفرض عليهم على الرغم من أنهم يواصلون الإقامة والعيش في أرضهم. وتدير الدولة مشروعاً ليسوا شركاء فيه على قدم المساواة، كما أن قوانينها تلحق الضرر بمصالحهم في سبيل خدمة مصالح آخرين، ومن ضمنهم أناس لم ينالوا حتى الآن صفة المواطنة الفعلية في الدولة.

إن الشعور بالتمييز لدى عرب اسرائيل، له بالتأكيد ما يستند إليه. فالعرب الذين بقوا في اسرائيل تعرضوا وما زالوا يتعرضون للتمييز. غير أن الفجوة بين مكانة العرب ومكانة اليهود في اسرائيل ليست أوسع أو أخطر من الفوارق في مكانة مجموعات الأغلبية والأقلية في أماكن أخرى[٩]. علاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن معيار المقارنة في كل ما يتصل بمكانة العرب في إسرائيل هو مكانة اليهود، إلا أنه لا بد من الاشارة إلى أن وضع هؤلاء العرب، ومن نواح عديدة، أفضل من وضع أشقائهم في بلدان عربية أخرى، وينطبق الأمر على مستوى التعليم والصحة وكذلك درجة الحرية السياسية. حتى مستوى الأمن الشخصي لدى العرب في اسرائيل يعتبر أعلى نسبياً (من ذاك الذي يتمتع به مواطنو دول عربية أخرى). فالحالات التي تعرض فيها مواطنون عرب في اسرائيل للضرر والأذى من جانب السلطات تعد قليلة للغاية[١٠]. وبالرغم من التمييز الشديد والواسع، وسياسة التفضيل السافرة لمصالح اليهود على حساب مصالح العرب، إلا أن معظم العرب الذين يعيشون في اسرائيل يعارضون، كما يبدو، نقلهم، مع بيوتهم وأراضيهم، إلى الدولة الفلسطينية عند قيامها إلى جانب الدولة الاسرائيلية. إن مغزى هذا الاختيار يعني، جزئياً على الأقل، تفضيل مزايا المواطنة الاسرائيلية رغم كل المشكلات المصاحبة لذلك، على امكانية العيش في دولة فلسطينية[١١].

مهما يكن الأمر، فحتى لو اعترفنا بالثمن الذي يتطلبه الطابع اليهودي للدولة من مواطنيها العرب، فإنني لا أعتقد أن هذا العبء – طالما أنه لا يصل إلى حد المس الحقيقي والفعلي بحقوقهم – يجعل الدولة اليهودية غير مبررة، وهذا لأن لها غايات مهمة يحق لليهود السعي إلى تحقيقها؛ غايات لا يستطيعون بلوغها دون وجود هذه الدولة.

من جهة أخرى، يمكن تبرير المساس برفاهية المواطنين العرب لأن إلغاء هذا المساس سيفضي على الفور إلى مساس خطير بحقوق مهمة يتمتع بها اليهود. وفي هذا السياق، علينا أن نؤكد وجوب التمييز بين المس بمصالح ورفاهية وبين الحرمان من حقوق: فنحن كبشر، لنا حقوق أساسية في الحياة والأمن والاحترام، وكذلك الحق بتقرير المصير الوطني أو القومي، لكنه ليس لنا حق في الحصول على كل ما نريده. نحن لا نستطيع مطالبة الدولة التي نعيش فيها حماية وصون جميع أفضلياتنا وجميع مصالحنا. والأمر صحيح في شكل أساسي نظراً لأن تجسيد جميع أفضلياتنا سيلحق أشد الضرر بأفضليات الآخرين. ويجوز للدولة والمجتمع أن يوازنا بين المصالح والأفضليات، علماً أن هذه التسويات، وعلى الرغم من أن جزءاً منها يمكن أن يضر بنا، لا تشكل مساساً بحقوقنا.

في النظم الديمقراطية تقع مهمة التوازنات هذه في جوهرها ضمن صلاحيات السلطة التشريعية (البرلمان) والحكومة، التي هي مؤسسات تعكس بشكل عام أفضليات الأغلبية. ولا يحق للأقلية منع الأغلبية من تحقيق مصالحها، لكنه يحق للأولى (الأقلية) المطالبة بأن لا يؤدي تحقيق مصالح الثانية (الأغلبية) إلى المساس بحقوقها الانسانية الأساسية. من هنا يتضح أنه طالما كان الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة لا يؤدي إلى المساس بالحقوق الانسانية للعرب في اسرائيل، وطالما أنه لا يمكن تأمين حقوق معينة – خاصة أو جماعية – لليهود، سوى من خلال ذلك (أي الحفاظ على الطابع اليهودي للدولة) فإن ثمة مبرراً لاستمرار وجود الدولة اليهودية.

إن الموازنة بين حق اليهود بتقرير المصير في أرض اسرائيل وحق السكان العرب في الحيلولة دون ذلك، لا تُشكل قضية خطاب حقوق مجرد وحسب. فهذه العملية (الموازنة) تشمل مكوناً مهماً في الوضع الديمغرافي والاجتماعي والسياسي للمجموعات ذات الصلة بأرض إسرائيل، وبأماكن أخرى في العالم. من هنا فإن درجة مشروعية حق اليهود بتقرير المصير في أرض اسرائيل ليست ثابتة، بل هي متغيرة على مدى عامل أو مسار الزمن، تبعاً للمعطيات ذات الصلة. وسأزعم، استناداً لهذا التحديد، أنه لم يكن بالفعل من حق اليهود في أوائل القرن العشرين أن يقيموا في أرض اسرائيل أو في جزء منها دولة خاصة بهم. في المقابل، فإن لوجود اسرائيل، في بداية القرن الحادي والعشرين، مبرر تام، كما أن لها كامل الحق في مواصلة البقاء كدولة يهودية. هذا التطور يمكن اعتباره واحداً

**من جهة أخرى، يمكن تبرير المساس برفاهية المواطنين العرب لأن إلغاء هذا المساس سيفضي على الفور إلى مساس خطير بحقوق مهمة يتمتع بها اليهود. وفي هذا السياق، علينا أن نؤكد وجوب التمييز بين المس بمصالح ورفاهية وبين الحرمان من حقوق: فنحن كبشر، لنا حقوق أساسية في الحياة والأمن والاحترام، وكذلك الحق بتقرير المصير الوطني أو القومي، لكنه ليس لنا حق في الحصول على كل ما نريده. نحن لا نستطيع مطالبة الدولة التي نعيش فيها حماية وصون جميع أفضلياتنا وجميع مصالحنا.**

من الانجازات الأساسية للصهيونية.

ويميز هذا التوجه بين مرحلتين في تطور النقاش حول شرعية وتسويغ الدولة اليهودية: حتى قيام الدولة، وبعد قيامها. في المرحلة الأولى، فإن ما يواجه الاختبار هو التبرير الطبيعي لإقامة دولة يهودية، ولكن بعد قيام الدولة تغدو المسألة المطروحة على بساط البحث هي ما إذا كان لاسرائيل الحق في الحفاظ على طابعها اليهودي المتميز. الادعاءات التي يثيرها ممثلو المواطنين العرب حول هذه النقطة تنطوي بوجه عام على انتقال حاد وفوري من الافتراض، القائل إنه لم يكن يجوز اقامة الدولة منذ البداية، إلى الادعاء بأنه ليس من المبرر الاستمرار في قيامها كدولة يهودية. بيد أن الادعاء الأول أقوى بكثير من الادعاء الثاني، كما أنه لا توجد أية صلة حتمية بينهما: فحتى لو لم يكن هناك مبرر لاقامة الدولة في العام ١٩٤٨ (ولست أعتقد أن الأمر كذلك) فإنه لا يجوز الاستنتاج من ذلك بأنه لا يوجد مبرر، ضمن الظروف التي نشأت اليوم، للحفاظ على الطابع اليهودي للدولة التي أقيمت، والعكس، فحتى لو كان هناك مبرر لاقامة الدولة اليهودية في العام ١٩٤٨، فإنه يجب الاستمرار في تبيان ما يدعو ويبرر استمرار اسرائيل في الحفاظ على خصوصيتها اليهودية اليوم أيضاً.

ينبغي إذاً خوض النقاش في هذا الموضوع من خلال مراعاة الظروف التاريخية المتغيرة. فالمسألة المطروحة على بساط البحث ليس لها جواب واحد ووحيد، جواب يصح ويصلح لكل الظروف والأحوال. هذا الاستنتاج، الذي يمكن أن يبدو في نظر قسم من القراء على أنه يضعف جداً الحجة المؤيدة لقيام الدولة اليهودية في أرض اسرائيل، يعتبر في نظري بالذات واحداً من المزايا الكبرى لإطار النقاش الذي اقترحه.

بناء على هذه المبادئ الموجهة سنتفحص بمزيد من التفصيل خمس فترات مختلفة في تاريخ الاستيطان اليهودي في أرض اسرائيل، وسط موازنة شتى العوامل التي تؤثر على درجة المشروعية بالنسبة لليهود بشأن اقامة دولة خاصة بهم وذلك في كل مرحلة من هذه المراحل. وتشمل هذه العوامل عدد اليهود والعرب الذين أقاموا في أرض اسرائيل أو في أجزاء منها خلال كل فترة، وموقف المنظمات والهيئات المخولة حسب شرعة الأمم حيال مسألة الوطن القومي لليهود في أرض اسرائيل، ومصير جاليات يهودية أخرى في العالم، وارتباط اليهود بالبلاد، والعلاقات بين اليهود والعرب في أرض اسرائيل، وهوية النظام السياسي في مناطق البلاد، ووضع اليهود والأماكن اليهودية فيها تحت السلطة العربية، ومكانة العرب سكان الدولة تحت السلطة الاسرائيلية.

الفترة الأولى هي الفترة الممتدة من نهاية القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، حيث أخذت الفكرة الصهيونية بالتبلور. ولا خلاف حول أن رقعة الاستيطان اليهودي في البلاد كانت في ذلك الوقت صغيرة مقارنة مع رقعة التواجد العربي فيها، وذلك على الرغم من أن الأول حافظ على استمراريته على مر الأجيال[١٢]. وقد عكس هذا الوضع الغياب الطويل لمعظم اليهود عن أرض اسرائيل إما بفعل سلسلة من عمليات الطرد والاضطهاد، أو نتيجة لاختيار طوعي. في ضوء كل ذلك، لم يكن للشعب اليهودي إبان تلك الفترة الحق في اقامة دولة على أي جزء من أرض اسرائيل، ذلك لأن حق شعب ما في اقامة دولة في وطنه، الذي تقيم فيه، في الوقت نفسه، شعوب أو تجمعات سكانية أخرى، يتوقف أيضاً على كون هذا الشعب يقيم فوق أرض وطنه بالفعل، بل يشكل فيه، أو في جزء منه، أغلبية. حقاً ان الشعب اليهودي اشتاق لموطنه وصلى له، بيد أن معظم أبنائه آثروا العيش في أماكن وبقاع أخرى[١٣].

مع ذلك، فإن المسألة الحاسمة في تلك الفترة ذاتها، لم تكن مسألة حق اليهود في تقرير مصيرهم السياسي في أرض اسرائيل أو في جزء منها، وإنما كانت مسألة حقهم في التنظيم كي يخلقوا في أرض اسرائيل القاعدة الاستيطانية التي تتيح لهم، إذا نجح مشروعهم، المطالبة بأن تقوم فيها دولة يهودية. وبحسب ادعاء العرب، فإن هذا التنظيم في حد ذاته كان مرفوضاً لأنه أضرّ بمصالحهم وجعلهم عرضة للخطر.

بإمكاننا بالتأكيد أن نبدي تفهماً تجاه هذا الرفض وأن نبرر المخاوف التي استند إليها. ولكن، هل فرض هذا الأمر واجباً أخلاقياً على اليهود الذين رغبوا بالعودة إلى مهد ثقافتهم، بالامتناع عن ذلك؟!

وفي الواقع فقد امتلك اليهود، طيلة الوقت الذي اتبعوا فيه وسائل قانونية وغير عنيفة، حرية أخلاقية وقانونية في السعي لزيادة وزنهم أو تعدادهم بين السكان المحليين وذلك بنية معلنة وصريحة لإقامة قاعدة بشرية واجتماعية (يهودية) تؤسس لسيادة سياسية – يهودية في أرض اسرائيل أو في أجزاء منها[١٤]. وبالقطع فإن حريتهم في القيام بذلك كانت تفوق حرية البريطانيين أو الاسبان في الاستيطان في أميركا. ومن هذه الناحية، فقد مثلت «أرض اسرائيل» بالنسبة لليهود هدفاً مشروعاً أكثر من «أوغندا» أو الأرجنتين أو أية بقعة أخرى في العالم. كذلك فإن هجرة اليهود إلى أرض اسرائيل تختلف عن الظواهر الكولونيالية، سواء من حيث مكانة اليهود في بلدانهم الأصلية، أم من حيث ارتباطهم بأرض اسرائيل.. فقد عاش اليهود في منفى، كانوا غرباء في أماكن تواجدهم خارج أرض اسرائيل، عاشوا كأقلية في كل مكان، وعانوا في أماكن كثيرة من عمليات ملاحقة واضطهاد قاسية. كانت أرض اسرائيل هي المكان الوحيد في العالم الذي تمتعوا فيه للمرة الأولى بسيادة سياسية.

إن تضافر العوامل والأسباب العملية والتاريخية وكذا الرابطة الثقافية – الدينية المستمرة، يوفر أساساً متيناً لادعاء اليهود القاضي بوجوب اعتبارهم شعباً أصلياً في اسرائيل، وليس كمجموعة من المستوطنين أو المهاجرين.

هذه الحقيقة بالذات، جعلت السكان المحليين ينظرون إلى الهجرة اليهودية باعتبارها عامل خطر وتهديد يفوق ما يمكن أن تنطوي عليه هجرة محتملة لمستعمرين انكليز أو فرنسيين. لقد أدرك العرب، في ضوء الرابطة التاريخية لليهود بأرض اسرائيل وفي ضوء رؤية الصهيونية كـ «عودة للوطن»، أدركوا أن الأمر يتعلق بظاهرة جديدة، لا تشبه الاحتلال الصليبي للبلاد قبل مئات السنين، أو قدوم رعايا بريطانيين تحت حماية الانتداب (البريطاني) على أرض اسرائيل[١٥]. وبالنظر إلى الخطر الذي كان يتهدد السكان العرب جراء الهجرة والاستيطان اليهوديين، فقد كان لهؤلاء السكان كامل الحق والحرية في اتخاذ الاجراءات والوسائل اللازمة للحؤول دون هذه التطورات التي شعروا، وعن حق، بأنها تهدد فرصهم في مواصلة العيش في بلاد ثقافتها عربية – اسلامية، وذلك طالما كانت أعمالهم لا تنطوي على مساس بحقوق الإنسان الأساسية. وبالفعل، فقد أضر نجاح عرب البلاد في اقناع السلطات (البريطانية) بالحد من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي، أضرّ بالصهيونية، لكنه لم يضر بحقوق الانسان الأساسية لليهود.

لقد بدأت مأساة الصراع بين المجموعات القومية حول هذه البلاد، عندما توصل العرب في مرحلة مبكرة جداً من الفترة الأولى إلى نتيجة مؤداها أنه يجب عدم الاكتفاء بمساع من هذا النوع.

فعندما فشلوا في محاولتهم منع اليهود من اقامة وتوطيد جالية كبيرة ومزدهرة في أرض اسرائيل بطرق ووسائل سياسية بحتة، أخذوا يلجأون إلى طريق العنف وقاموا بأعمال شغب وتمرد واعتداءات دامية ضد اليهود الذين أرادوا العيش في البلاد. ولو أن هذا اللجوء للقوة قد نجح في طرد اليهود، لكان الخطر الذي تهدد العرب قد تلاشى. ومنذ هذه المرحلة أخذ الصراع يتدهور نحو تصعيد بات من الصعب الخروج منه. لقد تحرك الشعبان وعملا في نطاق حريتهما: حيث سعى اليهود للاستيطان في البلاد، في حين حاول العرب مقاومة هذا الاستيطان. كان ثمن التنازل بالنسبة للطرفين غير محتمل، لا سيما وأن الصراع من النوع الذي ينبغي الانتصار فيه، لا أن يكون هذا الطرف أو ذاك محقاً. وفي مقابل اللجوء للقوة من جانب العرب، صار من حق اليهود – المعتدى عليهم – استخدام القوة لأهداف الدفاع عن النفس. إن استخدام القوة من جانب العرب ضد المدنيين اليهود لم يكن مبرراً، وكذلك الحال فإن ردود الفعل وأعمال الانتقام اليهودية الموجهة ضد المدنيين العرب لم تكن هي الأخرى مبررة. ففي نهاية المطاف اضطر الشعبان إلى العيش جنباً إلى جنب.

إن تفحص هذه الفترة في تاريخ الصهيونية والصراع اليهودي – العربي يكتسب ولا يزال أهمية بالغة حتى يومنا هذا، ذلك لأن طرفي هذا الصراع ما انفكا يتجاهلان حقائق معينة مرتبطة به. هناك أغلبية كبيرة بين العرب لا تزال تدعي أن عملية الاستيطان اليهودي في أرض اسرائيل كانت غير شرعية وغير أخلاقية على الاطلاق. كذلك فإن اولئك المستعدين لمواجهة الواقع السياسي الذي نشأ يلاقون صعوبة في الاعتراف بالبعد الأخلاقي للحركة الوطنية اليهودية. هذا التوجه يسفر عن تكرار لا يتوقف للادعاء القائل إن الصهيونية تمثل بطبيعتها شكلاً من أشكال الاستعمار (الكولونيالية) والعنصرية[١٦]. من الجهة الأخرى، فإن ثمة الكثير من اليهود يرفضون فهم شرعية المقاومة العربية للاستيطان اليهودي. فالعنف العربي يسهم اليوم، مثلما ساهم في الماضي، في توحيد الصفوف داخل المعسكر الصهيوني باسم ضرورة الدفاع عن النفس، والتي تتيح لهذا المعسكر التملص من المواجهة الصادقة لحقيقة ان اليهود لم يعودوا الى ارض مهجورة «بلا شعب» (وهي حقيقة تؤكد عليها مقالات احاد هعام حول «حقيقة من ارض اسرائيل)» (١٧)، وان استيطانهم فيها شكل بالفعل تهديداً لمصالح عربية محلية، بل نجح هذا الاستيطان عملياً في تجسيد هذا التهديد. ان التمسك بهذه المواقف الرافضة لأي اعتراف بتطلعات واحتياجات ومعانيات الطرف الآخر، انما يحول دون تحقيق اية مصالحة حقيقية، عميقة ومؤلمة بين الحركتين الوطنيتين.

في الفترة الثانية من تاريخنا، تلك الواقعة بين التمرد العربي الكبير الذي اندلع في العام ١٩٣٦ وبين قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة

في تشرين الاول العام ١٩٤٧، جرت عدة محاولات للتوصل الى حل مقبول لدى الاسرة الدولية، يتلاءم مع الواقع الناشئ في المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني.

تفاصيل وحيثيات الحل تغيرت من خطة الى اخرى، لكن المبدأ الذي استندت اليه هذه الخطط لم يتغير، وهو تقسيم المنطقة او البلاد الى دولتين يهودية وعربية، بناء على التجمعات الديمغرافية، وسط مراعاة الحفاظ على حقوق الاقليات التي ستبقى خارج نطاق دولة شعبها واحترام صلة سائر المجموعات بأماكنها المقدسة في جميع انحاء البلاد. وقد عكس هذا الحل اقراراً بحقيقتين اساسيتين: الاولى، التي نشأت كـ«كوتا حاسمة» لليهود في ارض اسرائيل والذين شكلوا اغلبية في انحاء معينة من البلاد؛ والثانية: ان الخلاف بين المجموعتين القوميتين في البلاد كان كبيراً وواسعاً الى الحد الذي لم تكن فيه ثمة فرصة او أمل في احلال السلام بينهما دون منح كل مجموعة من هاتين المجموعتين سيادة على منطقة مستقلة.

في هذه المرحلة حققت الحركتان القوميتان انجازات ومكاسب ومنيتا في الوقت ذاته باخفاقات وخيبة أمل.. فقد نجحت الحركة الصهيونية في اقامة تجمع يهودي كبير في البلاد، يمتلك العزم والتصميم والالتزام نحو اقامة دولة مستقلة.

وقد استطاعت الحركة الصهيونية بذلك توطيد حق الشعب اليهودي في تقرير مصيرة في جزء من وطنه. في المقابل، لم ينجح اليهود في الابقاء على الالتزام الدولي الوارد في وعد بلفور وصك الانتداب، والذي يقضي بتخصيص كل المنطقة الخاضعة للانتداب البريطاني لاقامة «وطن قومي للشعب اليهودي».

أما العرب فقد برهنوا، من جهتهم، على انهم لن يمكنوا الحركة الصهيونية من مواصلة الاستيطان وتهويد المنطقة دون مقاومة عنيفة. غير انهم اخفقوا في مساعيهم الرامية لاقناع بريطانيا ودول اخرى في الغرب ان الحل الصحيح للمشكلة يتمثل في اقامة دولة عربية على كامل مساحة المنطقة (الخاضعة للانتداب)، يتمتع اليهود في اطارها بادارة ذاتية ثقافية معينة.

وكانت الاسرة الدولية قد أبدت منذ نهاية الثلاثينيات ميلاً نحو تأييد تقسيم البلاد الى دولتين، مُعترفة بذلك بحق الشعب اليهودي في تقرير المصير في القسم الذي وجدت فيه اغلبية يهودية من ارض اسرائيل. وقد وجد هذا الاعتراف تعبيراً جلياً له في قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة في العام ١٩٤٧، والذي أقرَّ بحق الشعبين في اقامة دولة لكل منهما.

ردود الفعل على هذا القرار جاءت متباينة، اذ رفضت اوساط عديدة في صفوف الشعبين قبول القرار، نظراً لانها لم تكن مستعدة سياسياً وايديولوجياً، للتسليم بحق الشعب الآخر في جزء مما اعتبره كل طرف وطنه التاريخي، ولرفضها التخلي عن حلمها في تجسيد حقها بالسيادة على البلاد بأكملها، وعلى اية حال، فقد كان هناك، على مستوى الزعامات،

الاستيطان في فلسطين: استناد صهيوني مبكر على العنف

فرق شاسع في ردود فعل الطرفين إزاء قرار التقسيم، ففي حين قبل الجانب اليهودي بالقرار واعلن عن اقامة الدولة (اليهودية)، رد الجانب العربي بالرفض التام للمشروع معلناً الحرب فور تبني الأمم المتحدة لقرار التقسيم المذكور.

الفترة الثالثة، وهي فترة اقامة الدولة ونشوب حرب الاستقلال (حرب العام ١٩٤٨) وما تمخض عنها من نتائج، هذه الفترة أفضت الى انتصار احد طرفي النزاع وولدت في الوقت ذاته مأساة الطرف الآخر ففي نهاية هذا الصراع الدامي قامت دولة اسرائيل على مساحة اكبر من المساحة التي حددت لها في مشروع التقسيم، في حين استولت كل من مصر والاردن على بقية مساحة المنطقة التي خصصها مشروع التقسيم للدولة العربية. ونزح مئات الآلاف من عرب البلاد قسراً او طوعاً، ودُمرِّت قرى كثيرة عن بكرة أبيها، لتقوم على أنقاضها مستوطنات يهودية (١٨)، اما الاقلية العربية الكبيرة التي بقيت في اسرائيل فقد وضعت تحت حكم عسكري.

مسلسل الاحداث هذا، يسمى في الرواية الفلسطينية «النكبة». انه حدث محوري، نُسج من حوله حلم العودة (الفلسطيني) الذي يسعى عملياً الى الغاء نتائج هذه الكارثة القومية واعادة الوضع الذي كان قائماً قبلها الى حاله السابقة. غير ان التجليات السياسية الرسمية لهذا التطلع تغيرت مع مرور الوقت. فهناك فرق كبير بين الميثاق (الوطني) الفلسطيني وبين صيغة قرار منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٨٨ (الذي اعترف للمرة الاولى – بتحفظات معينة – بقرار ١٨١، وهو قرار التقسيم الصادر العام ١٩٤٧)، وكذلك بين ميثاق وقرار المنظمة المذكورين وبين اتفاقيات اوسلو التي تنص على الاعتراف بحق دولة اسرائيل في الوجود. لكن، رغم التقدم الذي تشير اليه تلك التصريحات والمواقف السياسية، الاّ انها لا تنطوي على تنازل او تخلٍّ عن المطالبة بتجسيد حلم العودة. ولا يمكن فهم محورية هذا المطلب، وكذلك الحال بالنسبة لمطلب مواطني دول اسرائيل العرب بالعودة الى قراهم، دون الرجوع الى دراسة وفهم الواقع الذي نشأ خلال أعوام ١٩٤٧– ١٩٤٩.

لا ريب في ان نتائج الحرب كانت نتائج قاسية ومأساوية بالنسبة للسكان العرب المحليين. بيد انه لا يجوز الاستنتاج من ذلك ان المسؤولية المطلقة او حتى الرئيسية عن المأساة تقع على عاتق اسرائيل. ولا بد من ان نستمد التشجيع من الميل، الذي أخذ يظهر في الخطاب الأكاديمي والسياسي في اسرائيل خلال الآونة الأخيرة، باتجاه اعادة النظر والمراجعة، بصورة انتقادية اكثر، لما حدث في فترة حرب الاستقلال (١٩٤٨) وما تلاها. فلا يمكن ان تنتج اية فائدة من تأسيس مطالب قومية على تاريخ مغلوط او مُشوَّه. اضافة الى ذلك، فان التورع عن مواجهة الحقائق الكاملة قد يكون من شأنه بالذات إتاحة المجال لظهور ورواج دعاية معادية وكاذبة في الجانب الآخر. صحيح ان مثل هذه المواجهة الصادقة تحطم الأسطورة حول النقاء الاخلاقي للجانب اليهودي في الحرب، لكنها لا تؤدي الى تغيير الصورة الاساسية، كما وانها لا تغير حقيقة ان المجتمع العربي المحلي يتحمل هو الآخر نصيباً لا بأس به من المسؤولية عن النتائج القاسية التي عانى منها خلال هذا الصراع وما أعقبه. لقد كانت لدى الطرفين مطالب عادلة، كما ان كلاً منهما خاض ضد الآخر حرب وجود تمخضت عن نتائج وانعكاسات خطيرة على مصير الطرف المهزوم في الحرب. لكن العرب لا يستطيعون امساك الحبل من طرفيه، بأن يبرروا رفض القرار الدولي بشأن مشروع التقسيم ويبرروا شن الحرب على الدولة اليهودية، وان يشتكوا في الوقت نفسه إزاء ما واجهه السكان العرب خلال الحرب من مصير مشابه لذاك الذي سعوا الى فرضه على السكان اليهود (١٩).

معاهدة وقف اطلاق النار (الهدنة) التي تم التوصل اليها مع كل من الاردن ومصر لم تؤد الى احياء قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، ولم يُطرح مثل هذا الحل نهائياً على بساط البحث، هذا فضلاً عن انه لم تكن للفلسطينيين أنفسهم هيئة تمثيلية مخولة يمكن التباحث معها حول تسوية القضية. وقد قلبت الحرب رأساً على عقب الـ«رؤيا» التي وقفت في صلب قرار التقسيم المذكور والداعية الى اقامة دولتين قوميتين دستوريتين وديمقراطيتين تتعايشان بسلام جنباً الى جنب، ولهما نظام اقتصادي موحد. وفي ظل الظروف التي رفضت فيها الدول العربية قبول الدولة اليهودية وابرام معاهدة سلام معها، لم تتحقق الشروط الأساسية التي كان يمكن ان تتيح التوصل، وقتئذٍ، الى تسوية شاملة، تتضمن دولة فلسطينية وحلاً لمشكلة اللاجئين.

خلال الفترة الرابعة، الواقعة بين العام ١٩٤٩ و١٩٦٧، أدت سيطرة اسرائيل بحدودها الجديدة وبالهجرة (اليهودية) اليها، الى احداث تغيير حاسم في الميزان الديمغرافي، حيث استوعبت الدولة موجات هجرة كبيرة من اوروبا ومن الأقطار العربية، ما جعل اسرائيل تتحول الى دولة يشكل اليهود حوالي ثمانين بالمئة من مواطنيها، علماً ان نسبة اليهود الذين تواجدوا في البلاد قبل صدور قرار التقسيم لم تتجاوز الستين في المئة، من مجموع السكان. وخلال تلك السنوات كرست اسرائيل سيطرتها في محيط الخط الاخضر، وسط القيام بعملية نقل واسعة للأراضي الى سلطة الدولة، وبضمن ذلك اراض «عامة» استخدمها السكان العرب، واراضي غائبين.

الجماهير العربية التي كانت غالبيتها تخضع لسلطة الحكم العسكري الاسرائيلي، لم تكن قادرة على تنظيم صفوفها من اجل الاحتجاج ضد

معركة في النقب عام ١٩٤٨

هذه الاجراءات وضد «التهويد» المتزايد للمحيط العام في الدولة.

مع ذلك، ورغم المعاناة والدمار الشديدين اللذين لحقا بالسكان الفلسطينيين خلال هذه الفترة، فانه ينبغي رؤية تلك السنوات باعتبارها فترة انتقالية حاسمة من حالة امتلك فيها اليهود حرية اخلاقية في [محاولة] اقامة دولة يهودية، الى حالة أصبح يوجد فيها لليهود الحق في مواصلة [الحفاظ] على الطابع المميز للدولة التي أُقيمت فعلياً، وذلك بناء على تقريرهم لمصيرهم القومي.

الحرب الشاملة التي اندلعت في العام ١٩٦٧، تشكل بداية الفترة الخامسة، والمستمرة – بهذا الشكل او ذاك– حتى يومنا هذا. كانت تلك الحرب، التي ثمة خلاف حول العوامل التي أدت الى نشوبها محاولة عربية أُخرى لتغيير الواقع في المنطقة بصورة جذرية ومحو الدولة اليهودية من الخريطة. وقد انتهت الحرب كما هو معروف بانتصار اسرائيلي ساحق، واحتلال قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية بما فيها القدس وهضبة الجولان.

نتائج حرب ١٩٦٧ أحيت مجدداً في اسرائيل، خلافات كان يُعتقد انها انتهت عقب صدور قرار التقسيم واقامة الدولة اليهودية. وقد تمحورت هذه الخلافات في شكل أساسي حول مصير المناطق التي احتلت في أرض اسرائيل الغربية (أي الضفة الغربية وقطاع غزة – المترجم). وكان من شأن الموقف العربي الرافض بعد حرب العام ١٩٦٧ ان ساعد على بدء مشروع استيطاني يهودي حثيث في أجزاء من هذه المناطق. في غضون ذلك حدثت تطورات سياسية مهمة، حيث قامت اسرائيل بتطبيق وفرض قوانينها على مدينة القدس (مباشرة بعد الحرب) وعلى هضبة الجولان (العام ١٩٨١) لكنها أحجمت عن القيام بذلك في المناطق الأخرى التي احتلتها، فيما تمت اعادة كامل شبه جزيرة سيناء الى مصر في نطاق معاهدة السلام التي أُبرمت أواخر السبعينيات.

ومن جهتها تخلت الاردن اواخر الثمانينيات عن مطالبها فيما يتعلق بالضفة الغربية ثم توصلت الى اتفاق سلام مع اسرائيل اواسط التسعينيات.

المنطقتان اللتان ظل النزاع قائماً حولهما هما هضبة الجولان السورية، التي نزح عنها غالبية سكانها العرب، والضفة الغربية وقطاع غزة المأهولان باكتظاظ بسكان فلسطينيين، الى جانب المستوطنات اليهودية التي أُقيمت فيهما. الخلاف حول الجولان هو خلاف أمني في جوهره. ففي ضوء قلة عدد السكان السوريين في الهضبة، ليس هناك من أهمية ديمغرافية تعزى لاستمرار السيطرة فيها. اضافة الى ذلك، فان الصراع حول التسوية مع سورية جرى بشكل أساسي بوسائل دبلوماسية، حيث يحرص البلدان على استتباب الهدوء على امتداد الحدود بينهما (وسط تحويل استخدام القوة الى الحدود اللبنانية – الاسرائيلية). في حين ان الوضع بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة يختلف اختلافاً جوهرياً.

وقد أبرزت الاتفاقيات مع الاردن ومصر عمق الخلاف بين اليهود وبين عرب فلسطين فيما يتعلق بمصير «أرض اسرائيل الغربية»، التي يسميها الفلسطينيون «فلسطين التاريخية»، ولا أريد الخوض هنا في مسائل سياسية.

هناك أصوات في صفوف الشعبين تنادي باقامة كيان سياسي واحد بين البحر والنهر، يخضع لسيطرة الطرف الذي تنتمي اليه هذه الأصوات. وهناك اصوات، لدى الشعبين، تؤيد الحل القائم على تقسيم البلاد على أساس «دولتين لشعبين». وفي الآونة الحالية، تطرح امكانية اخرى، وهي اقامة دولة ديمقراطية ثنائية القومية في كامل رقعة البلاد.

غير ان هذه المسائل لا تنتقص من مبرر وجود دولة يهودية في الجزء الذي تتوفر فيه لليهود اغلبية كبيرة وراسخة من ارض اسرائيل.

في المحصلة، لا يمكن التغاضي عن التغير العميق الذي طرأ منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، وخصوصاً منذ قيام الدولة، ازاء كل ما يتعلق بموازنة الحقوق والمصالح المختلفة لليهود والعرب في ارض اسرائيل.

وفي الحقيقة، فان اعتبارات ودواعي الحكمة السياسية والاخلاق تستوجب – في ظروف معينة– التنازل عن السيادة اليهودية على كل ارض اسرائيل (٢١)، غير ان مبرر وجود الدولة اليهودية في جزء من البلاد أضحى اليوم أقوى مما كان عليه في العام ١٩٤٧، وهذا المبرر لا يرتكز قطعياً على احساس بالذنب من جانب الدول العربية جراء المحرقة النازية، وانما يستند الى حقيقة ان هناك جالية يهودية كبيرة ومتنوعة الأطياف، لها الحق في تقرير مصيرها القومي، باتت تعيش اليوم في اسرائيل.

ان الحاجة للإقرار بالمأساة التي أحاقت باللاجئين الفلسطينيين لا تبرر الاقتلاع الجماعي لليهود، ولا تبرر بالتأكيد إعادة الوضع الى سابق عهده في كل ما يتعلق بالتوازن الديمغرافي بين اليهود والعرب في أنحاء أرض اسرائيل.

أحد الشروط الاساسية لوجود الدولة اليهودية هو ان تتواجد فيها اغلبية يهودية مستقرة او ثابتة. هذا الهدف يستوجب تعيين حدود الدولة على نحو لا تُسيطر فيه على تجمع كبير من السكان الفلسطينيين، اضافة الى ضمان قدرة الدولة اليهودية على التحكم بحركة الهجرة اليها. ان «حق» العودة الى دولة اسرائيل، وفقما يطالب به الفلسطينيون، غير مُقر أو معترف به في القانون الدولي. اضافة الى ذلك، فان مُطالبة اسرائيل بالاعتراف بـ«حق» العودة الى داخل حدودها، يجردها من حقها الأساسي بالسيادة، ويضر بالقدرة على مواصلة الحفاظ على وجود الدولة اليهودية.

ان الفلسطيني (او اليهودي) الذي يرفض اليوم مبرر استمرار وجود دولة يهودية في اسرائيل انما يرفض بديهيات أساسية في القواعد والمعايير الدولية المتعارف عليها، وهو بذلك يطالب بالتغاضي عن الواقع الذي نشأ في البلاد، وباحقاق «العدل» بمفهوم اعادة العجلة الى الوراء. ولا أعتقد ان ثمة أي مبرر لاصلاح ضرر او ظلم وقع في الماضي من خلال الحاق ضرر لا يقل خطورة، في الحاضر. ان السعي الى تحقيق العدل يجب ان ينطلق من الوضع القائم، وإنْ كان من الواضح ان هذا السعي لا يمكن له تجاهل تاريخ النزاع (٢٢).

يجب ان لا نستنتج من الادعاء بأن استمرار اسرائيل في الوجود كدولة يهودية أمر مبرر ومشروع، ما يعني ان هذا الوضع يمثل الحل المنطقي الوحيد. من هنا فان النضال السياسي الهادف الى تغيير صورة الوضع (الراهنة) هذه، انما هو نضال مشروع، حتى وان كنت لا أتفق مع التطلعات التي يمثلها. بيد ان هناك واجبين يقعان على كاهل اولئك الذين يخوضون هذا النضال. اولاً، ان نضالهم من اجل تغيير طابع الدولة يجب ان يتم في اطار قواعد اللعبة الديمقراطية، وثانياً، ان عليهم قبول الفرضية القائلة إن للدولة، طالما لم يُتخذ قرار بتغيير طابعها، الحرية بالعمل – في اطار الاعتبارات المألوفة – بأشكال مختلفة من أجل الحفاظ على قدرتها على مواصلة البقاء كدولة يهودية.

تصطدم وجهة النظر القائلة إن لاسرائيل الحق في صيانة وتنمية صبغتها اليهودية، تصطدم من حين لآخر بعائق يطرحه الادعاء القائل إن الدولة لا تستطيع ان تكون يهودية وديمقراطية في الوقت ذاته. ووفقاً لهذا الطرح (الإدعاء) الذي غدا فرضية اساسية رائجة لدى محافل معينة، فان هناك تناقضاً عميقاً بين التزام الدولة تجاه قيم ومبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان، وبين محاولة اعطاء مضمون حقيقي للهوية اليهودية للدولة.

وعلى ما يبدو، فان هذا الفهم لا ينبثق عن تحليل لمصطلحات «يهودية» و«ديمقراطية»، أو حتى عن الواقع ذاته في اسرائيل. من الناحية العملية، باستطاعتنا ان نرسم خطوطاً عامة لتسوية تجمع بشكل ملائم بين المكون اليهودي والمكون الديمقراطي وسط مراعاة المصالح المختلفة للدولة والمجموعات التي تعيش فيها، ووسط توازن حذر لحقوق وواجبات جميع الأطراف ذات الصلة.

لا ريب في ان نتائج الحرب كانت نتائج قاسية ومأساوية بالنسبة للسكان العرب المحليين. بيد انه لا يجوز الاستنتاج من ذلك ان المسؤولية المطلقة او حتى الرئيسية عن المأساة تقع على عاتق اسرائيل. ولا بد من ان نستمد التشجيع من الميل، الذي أخذ يظهر في الخطاب الأكاديمي والسياسي في اسرائيل خلال الآونة الأخيرة، باتجاه اعادة النظر والمراجعة، بصورة انتقادية اكثر، لما حدث في فترة حرب الاستقلال (١٩٤٨) وما تلاها.

وفي الواقع، لا جدال في ان هناك مطالب اساسية تجد اسرائيل نفسها مجبرة على تلبيتها قبل تحقيقها لاهدافها اليهودية الخاصة، اذ يتعين على الدولة اليهودية، كأية دولة قويمة، ان تكون ديمقراطية ايضاً. فالديمقراطية تعطي الناس الامكانية والقوة للمشاركة بصورة فعالة في صنع القرارات المتعلقة بمصيرهم، وهي بذلك تجسد «حريتهم بالمفهوم الايجابي»، وتوفر ضمانة من الدرجة الاولى بأن تعمل السلطة لصالح الشعب، وباسم الشعب، ومن خلاله.

ولكن، وخلافاً للادعاء الذي يجري ترديده احياناً، فان الحفاظ على مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان وعدم التمييز، لا يتطلب ولا يستوجب الغاء الطابع اليهودي الخاص للدولة. على العكس من ذلك، اذ يجب على اسرائيل وبالذات لكونها تُعرِّفُ نفسها كدولة ديمقراطية، ان تكون دولة

يهودية.

اضافة لذلك فان عليها ان تكون ليست دولة ديمقراطية وحسب، بل ليبرالية أيضاً (٢٣). يجب عليها ان تكون ديمقراطية وليبرالية ليس فقط لأن الديمقراطية والليبرالية نموذجان مطلوبان لكل دولة، وانما لأن التركيبة الخاصة لسكانها، وتاريخ اقامتها واهدافها المتميزة تتطلب وجود طابع كهذا لها. ان على المجتمع الاسرائيلي بالذات، بكونه مجتمعاً تمزقه الخلافات والصراعات بين مكوناته المختلفة، ولأن هناك أحياناً تناقضات جوهرية بين فهم الواقع وبين الأطر والمعايير النموذجية لدى المجموعات التي يتألف منها هذا المجتمع؛ عليه ان يتبنى ويتبع قواعد ديمقراطية وان يبدي حساسية كبيرة قدر الامكان إزاء حقوق واحتياجات ومصالح المجموعات والافراد الذين يتكون منهم، وان يتيح حيزاً واسعاً من الحرية المجتمعية في تعريف «الحياة الجيدة».

فمثل هذه الحساسية من شأنها ان تتيح نشوء شعور من «الشراكة»، بما في ذلك لدى الذين يشكلون أقلية، في ظروف سياسية وديمغرافية وثقافية محددة.

وللأسباب ذاتها، يجب على اسرائيل ايضاً ان تكون ديمقراطية توزيع قوى (بمعنى نسبية) وليست سلطة اغلبية وقرارات تستند الى الاغلبية، ووفقاً للاصطلاحات المتعارف عليها حالياً، يجب على اسرائيل ان تكون ديمقراطية التسويات والمساومات والمفاوضات وليست ديمقراطية قرارات. عليها ان تكون ديمقراطية تتيح للمجموعات التي تعيش فيها حيزاً واسعاً من الادارة الذاتية، وان تبدي في نفس الوقت حرصاً شديداً على تعزيز الاطار المدني المشترك، الذي يتيح البحث في المسائل الرئيسية المتصلة بطابع الدولة، المسائل القيمية التي يتعين على المجتمع الاسرائيلي بمجمله مناقشتها والبت في شأنها. ومن ناحية مؤسسية، فان هذا الامر يعني ان الاطار الملائم لمناقشة معظم هذه المسائل هو الحلبة السياسية العامة التي تتيح المساومات والحلول الوسط وليس حلبة السلطة القضائية المكلفة بتطبيق القوانين وحماية الديمقراطية وحقوق الانسان.

لكن السائل، سيلح قائلاً: لماذا يجب رهن حق الشعب اليهودي بدولة مستقلة بتأييد غالبية الجمهور؟ لماذا لا يوجد تحديد او نص بأن اسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، وان هذه الحقيقة ليست منوطة مطلقاً بقرار الناخب؟ ام ان علينا ان نقرر على الأقل بأن ضرورة تغيير هذا التحديد تحتاج الى أغلبية خاصة؟

وحتى الذين يوافقون على ان الديمقراطية هي شكل من أشكال السلطة المفضلة قد يثيرون في هذا الصدد اسئلة لاذعة.

في الجزء الاول من هذا المقال ايدت وجود دولة يهودية وشرحت مبررات قيام دولة كهذه، تكون قادرة على منح الشعب اليهودي مكاناً

بن غوريون يعلن قيام اسرائيل

واحداً في العالم تسود فيه ثقافة عامة يهودية – عبرية، وسلطة يهودية في مجالي الأمن والهجرة. واضفت ان تنمية سمات يهودية خاصة للدولة يعتبر امراً مبرراً ومشروعاً رغم الثمن الذي يضطر العرب مواطنو الدولة لدفعه جراء ذلك، نظراً لأن غالبية سكان الدولة يرغبون بهذا الامر.

لكن السائل، سيلح قائلاً: لماذا يجب رهن حق الشعب اليهودي بدولة مستقلة بتأييد غالبية الجمهور؟ لماذا لا يوجد تحديد او نص بأن اسرائيل هي وطن الشعب اليهودي، وان هذه الحقيقة ليست منوطة مطلقاً بقرار الناخب؟ ام ان علينا ان نقرر على الأقل بأن ضرورة تغيير هذا التحديد تحتاج الى أغلبية خاصة؟

في الواقع، ان بالامكان من ناحية مبدئية، حتى في اطار ديمقراطية تسووية، تكريس يهودية الدولة كـ«معطى دستوري» يتطلب تغييره اغلبية خاصة (لا تزيد على الأغلبية التي اعتمد بها هذا التكريس الدستوري). ان اجراءً من هذا القبيل من شأنه ان يكسب البعد اليهودي للدولة استقراراً دستورياً، بل ان يحميه بدرجة معينة إزاء أية متغيرات ديمغرافية او تقلبات في أفضليات الجمهور، لكنه يجب علينا ان ندرك بأن هذه الحماية ستكون محدودة. فعلى المدى البعيد، لا يمكن الحفاظ على الطابع اليهودي الخاص للدولة اذا كانت أغلبية السكان الذين يعيشون فيها لا ترغب بذلك. وفي المحصلة فان الميزة الكبرى للديمقراطية التسووية تتمثل في ان المجموعات المختلفة تشعر في ظلها بانتماء اكبر للدولة، حيث انها تمتلك فرصة لتوضيح احتياجاتها وطرح رأيها، والاحساس بأنها تشارك في بلورة ملامح وصورة الدولة. بديهي ان التسويات المتعلقة بالدولة اليهودية

– وهي تلك المتعلقة بالعرب وبالصراعات اليهودية الداخلية – ستكون اكثر استقراراً وقبولاً اذ ما اعتمدت أو أقرت كجزء من نظام من هذا القبيل، لا ان تُفرض عُنوة على فئات واسعة من الجمهور.

وبطبيعة الحال فان مسألة مكانة عرب الدولة هي المسألة الأشد تعقيداً واشكالية التي تُطرح في هذا السياق.

هناك ميل في صفوف الجمهور اليهودي نحو التخفيف من وطأة الثمن الذي دفعه. ولا يزال يدفعه العرب جراء الصبغة اليهودية للدولة، وثمة (بين الجمهور اليهودي) من يُظهر عداء تجاه مطلب العرب بالمساواة، بل يرى هؤلاء في هذا المطلب تهديداً لوجود الدولة. وتنتاب آخرين مشاعر قاسية بالذنب إزاء الظلم الذي لحق بالجمهور العربي، مطالبين بتصحيح الوضع عن طريق التغاضي التام، ومن مختلف النواحي، عن الهوية القومية او الدينية للمواطن.

ويرى هؤلاء، ان مثل هذا التغاضي فقط هو الكفيل بتحقيق المساواة. في المقابل فان العرب يطالبون بالفعل بالمساواة، لكنهم يريدون أيضاً الاعتراف بمكانتهم كأقلية ثقافية وقومية، وهو اعتراف لا يستوي مع التغاضي عن وجود روابط قومية وثقافية .

هناك ايضاً، ازدواجية مقلقة في موقف (المواطنين) العرب حيال كل ما يتعلق بالصورة التي يؤثر فيها النزاع المستمر مع الفلسطينيين، خارج اسرائيل، على العلاقات بين المواطنين العرب واليهود في الدولة.. فهم، من جهة، يطالبون بالحق في التضامن السياسي العلني مع معاناة الفلسطينيين وتطلعاتهم، ويطالبون من جهة اخرى بأن لا يكون لهذه الحقائق او الحيثيات أي وزن في تعامل الدولة معهم.

والنتيجة هي التعامي الذي يظهره الطرفان، كل لاعتباراته، فيما يتعلق بالمعضلة المستمرة المتمثلة في تعارض المصالح بين المجموعتين، والتي ينبغي التصدي لها بشكل عقلاني خلاق ومبدئي.

ان من حق العرب مواطني اسرائيل المطالبة بأن لا يكونوا ضحية لسياسة تمييز، غير انه لا يجوز ان نستخلص من هذا المطلب بأن اسرائيل مُلزمة بالتغاضي عن مصالحها القومية كدولة يهودية.

وفي المحصلة النهائية، فان كون العرب مجموعة أقلية في الدولة لا يعني في حد ذاته مساساً بحقوقهم. صحيح ان على اسرائيل إشراك مواطنيها العرب في النقاش حول دمجهم في الدولة، والتطلع الى جعلهم يشعرون قدر المستطاع بأنها دولتهم وليسوا غرباء فيها.. لكن الاحساس بالشراكة المدنية بين العرب واليهود في اسرائيل لا يمكن ان يكون معزولاً أو مقطوع الجذور عن الظروف الموضوعية في المنطقة. فهذا الشعور او الاحساس منوط باستعداد العرب (في اسرائيل) للاعتراف بأن للشعب اليهودي ايضاً الحق بتقرير مصيره في أرض اسرائيل، وان قَدَرَ الشعبين هو العيش في نفس بقعة الأرض التي أُقيمت عليها الدولة اليهودية بالذات. اما اذا واصلوا التمسك برغبتهم في مقاومة هذا الوضع، فان من شأن ذلك، إعاقة اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي.

هذا الوضع، وضع مركب ذلك لأن هناك عرباً كثيرين مستعدين من الناحية العملية للاعتراف بواجبهم في العيش وفق قوانين دولة إسرائيل إلاّ أنهم غير مستعدين، في الظروف القائمة، لإعطاء أية «شرعية» للدولة اليهودية. فمن المهم بالنسبة لهم مواصلة تبرير المعارضة العربية لقيام الدولة اليهودية، وكذا التأكيد على الثمن الذي يدفعونه، على حساب هويتهم ومكانتهم، جراء العيش فيها. كذلك فإنهم يواجهون صعوبة في الإعلان عن الولاء المدني للدولة التي تعمل، من وجهة نظرهم، بصورة دائمة ومنهاجية ضد مصالحهم ومصالح أبناء شعبهم. وحسب ادعائهم، فإنه لا يمكن للمواطنة الاسرائيلية إلزامهم بواجبات طالما أنها (أي: المواطنة) فُرضت عليهم.

هذا التوجه ينطوي على اغتراب راسخ، بل متعاظم، بين المواطنين العرب وبين الدولة. إنه يكرس ويُديم الصراع المستمر بين اليهود والعرب، ويديم مشاعر العداء التي تغذي هذا الصراع. إضافة إلى ذلك فإن هذا التوجه يثقل جدا على الجهود الرامية إلى إقامة شراكة ومساواة مدنية أياً كان نوعها.

إن أية مواجهة ملائمة للوضع تستوجب، في نهاية الأمر، جهداً مشتركاً من الطرفين، صحيح أن العبء الأساسي، في كل ما يتصل باتخاذ الاجراءات العملية وتخصيص الموارد، يقع على كاهل الدولة، إلاّ أنه ينبغي على مواطنيها العرب أيضاً الإضطلاع بدورهم ونصيبهم في معالجة المشكلة، من خلال تبيان مفهومهم لما تعنيه مواطنتهم في الدولة، وما هي الواجبات المترتبة على هذه المواطنة، من وجهة نظرهم. وعلى سبيل المثال، فإن من الواضح أنه لا يمكن أن يخطر في بال أحد، ضمن الظروف الراهنة، مطالبة مواطني الدولة العرب بالخدمة في الجيش أو في قوات الأمن الاسرائيلية. ومع ذلك فإن معارضة العرب لفكرة الخدمة الوطنية غير مبررة. كذلك، فإن النظرة المعادية التي يعكسها زعماء الوسط العربي تجاه أبناء هذا الوسط الذين يختارون الخدمة في صفوف قوات الأمن، كما لو كانت خدمة مواطن ما في جيش دولته تعد أمراً يبرر المقاطعة أو النبذ والإدانة، ليست مقبولة.

إن مظاهر العداء التي يبديها قسم كبير من زعماء وقادة الجمهور العربي في إسرائيل تجاه الدولة، تضع تحدياً جاداً أمام قواعد اللعبة

**من الواضح أنه لا يمكن أن يخطر في بال أحد، ضمن الظروف الراهنة، مطالبة مواطني الدولة العرب بالخدمة في الجيش أو في قوات الأمن الاسرائيلية. ومع ذلك فإن معارضة العرب لفكرة الخدمة الوطنية غير مبررة. كذلك، فإن النظرة المعادية التي يعكسها زعماء الوسط العربي تجاه أبناء هذا الوسط الذين يختارون الخدمة في صفوف قوات الأمن، كما لو كانت خدمة مواطن ما في جيش دولته تعد أمراً يبرر المقاطعة أو النبذ والإدانة، ليست مقبولة.**

الديمقراطية. وفي هذه المسألة، ثمة تخبط يعتري الخطاب السياسي في اسرائيل. فالجمهور اليهودي العريض يشعر باستياء إزاء مظاهر الوطنية الفلسطينية لدى عرب الدولة، كإحياء «يوم استقلال» دولة إسرائيل كيوم حزن وحداد (يوم النكبة)... وتميل الأغلبية اليهودية نحو المطالبة بكم أفواه العرب عندما يتصرفون ويصرحون بطريقة غير مريحة للدولة. وفي رأيي فإن هذا موقف خاطئ، إذ يجب التصدي بقوة وحزم لمحاولات كم الأفواه هذه. لكنك أحيانا تجد أولئك الذين يبدون التزاماً عميقاً وغير مهادن تجاه حرية التعبير، يواجهون صعوبة في الرد بالصرامة والحزم الملائمين على التصريحات الخطيرة التي يطلقها بعض قادة الجمهور العربي، وذلك خوفاً من اتهامهم بتبرير سياسة كم الأفواه. وبسبب هذا التخوف تجدهم يفسحون المجال لممثلي الجمهور العربي ليتصرفوا ويصرحوا بشكل لا يمكن لأية دولة ديمقراطية تواقة للحياة أن تتحمله، ولعل مظاهر البهجة التي تصدر عن البعض منهم إزاء الضربات التي تتلقاها إسرائيل من جانب أعدائها، تشكل مثالاً بارزاً على ذلك.

إن على أنصار الديمقراطية والليبرالية الأشد حماساً ان يميزوا بين الآراء الاستفزازية، التي يحق لمواطني الدولة التعبير عنها، وبين مظاهر التأييد لأعمال العنف ضد الدولة. قد يكون بمقدور الإنسان العادي التعبير، في ظروف معينة، عن مثل هذا التأييد، لكنه لا يمكن ولا يجوز لزعيم أو ممثل للجمهور يجلس على مائدة الدولة أن يفعل ذلك إن عليه أن يختار بين منصبه كعضو (نائب) في الكنيست (البرلمان الاسرائيلي) وبين حريته في التعبير عن التضامن مع الكفاح المسلح لأعداء الدولة (٢٤).

من الجهة الأخرى، يجب على الأغلبية اليهودية الإقرار بالمسؤولية الكبيرة التي تتحملها الدولة تجاه الأقلية العربية في اسرائيل. هذه المسؤولية تتألف من ثلاثة مكونات رئيسة. أولاً، الإقرار بالأضرار الجسيمة التي لحقت في الماضي، ولا تزال تلحق في الحاضر، بعرب البلاد.

لا أقصد بذلك الإعراب عن الندم أو الاستعداد للتنازل عن الطابع القومي لإسرائيل، ولكن على الجمهور اليهودي التخلي نهائياً عن وجهة النظر القائلة إن لجميع سكان هذه الدولة رواية واحدة مشتركة حول تاريخها وحول ظروف قيامها. ينبغي إفساح المجال أمام طرح الرواية العربية التي يجب الإصغاء لها من منطلق احترام تجربة ومعاناة العرب الذين يعيشون معنا وبين ظهرانينا.

ثانياً، على الحكومة والجمهور اليهودي الكف عن سياسة المماطلة والتهرب من الاستجابة للاحتياجات الحقيقية والملحة للجماهير العربية. ثالثا وأخيراً، ينبغي التصدي بصورة مباشرة ونزيهة لمشكلة التناقض بين القومية اليهودية وبين مكانة العرب في إسرائيل، دون القيام بأية محاولة لتمويه أو تبهيت هذا التناقض بواسطة شعارات وكليشهات مجردة. علينا الاعتراف أن هناك، في الوقت الحاضر أيضاً، احتياجات ومتطلبات للقومية اليهودية تبرر فرض قيود على تحركات العرب مواطني الدولة.

فاعتبارات التخطيط والأراضي والتوزيع السكاني والتعليم وما شاكل، كلها جزء من الواقع الذي نعيش فيه. وفي نفس الوقت الذي ينبغي فيه قبول هذه الاعتبارات، لا بد أيضاً من الإقرار بالمعاناة والمحنة الناتجين عنها، ولا بد من محاولة العمل على الحد منها طالما كان الأمر لا يضر بمصالح عامة أخرى.

وعلى الرغم من كل النوايا الحسنة، فإنه، وفي ظل الواقع الذي تحيا فيه الدولة اليهودية، لا جدوى من السياسة التي ترى في «عمى الألوان» التام الطريق الوحيد، أو لنقل حتى المفضل، لتجسيد واجب عدم التمييز. إن خصخصة الروابط الجماعية لمواطني الدولة لا يمكن لها أن تخدم اليهود أو العرب، فالمجموعتان معنيتان في المحصلة بالاستمرار في الحفاظ على هويتيهما وانتمائهما القوميين. من هنا، وعوضاً عن انتهاج السياسة المذكورة، «سياسة عمى الألوان»، ينبغي إذن العمل، بالحذر المطلوب، على تفحص ومعرفة متى، وإلى أي حد تبرر المصالح الوجودية للدولة اليهودية المسَّ بمصالح–وليس بحقوق– مواطنيها العرب. فمن ينشد الإبقاء على الدولة اليهودية يتحتم عليه القيام–في إطار الاعتبارات المتعارف عليها– بكل ما يلزم في سبيل المحافظة على هذه الدولة وتقويتها. وقد تؤدي

الإجراءات المطلوبة، في حالات كثيرة، إلى المس بأفضليات مجموعات سكانية معينة. إن على صانعي القرارات في إسرائيل أن يبتوا في هذه المسائل بشكل صريح وحازم، لا أن يغلفوها بغطاء مزيف من التبجح باتباع مساواة حيادية وعمى ألوان في معاملة جميع مواطني الدولة. من جهة ثانية، لا يجوز أن يُؤدي العمل من أجل تحقيق المصالح اليهودية إلى تجاهل متطلبات وحقوق العرب في إسرائيل، كأفراد وكجماعة.

تصعب الإشارة إلى إجابة واحدة بعينها، باعتبارها الإجابة الصحيحة على سؤال ما هو الشيء الضروري والمُبرَّر الذي يجب عمله من أجل الحفاظ على الدولة اليهودية. في ظل الخلاف المحتدم حول هذه المسألة، حتى بين الملتزمين بالحفاظ على وجود الدولة اليهودية، يقع جل المسؤولية في هذا الشأن على عاتق النظام السياسي، وذلك في إطار قواعد اللعبة والاعتبارات التي تحكم النظام الديمقراطي والتزامه بالحفاظ على حقوق الإنسان. غير أن الدولة اليهودية ليست ملزمة بتبني التفسير الذي تعطيه الجهات أو الأوساط التي لا تعترف بالحقوق الوطنية للشعب اليهودي وبحقه في تقرير المصير، لتلك الاعتبارات. صحيح أنه يجب على إسرائيل أن تكون ديمقراطية، لكن وجود أغلبية يهودية واضحة وثابتة فيها، يعتبر أمراً حيوياً لوجودها كدولة يهودية. بناء على ذلك يتحتم على اسرائيل أن تُعيِّن حدودها بشكل يضمن الحفاظ على هذه الأغلبية، ومواصلة العمل للغاية ذاتها داخل إطار تلك الحدود، ولا يجوز لها أن تحاول إخفاء مثل هذه الجهود والمساعي أو التمويه على الأهداف والغايات التي تخدمها.

يطرح تعريف إسرائيل كـ«دولة الشعب اليهودي» مسألة أخرى تتعلق بمكانة يهود الشتات في رسم السياسة الرسمية الاسرائيلية. لا شك في أن لهذه الجاليات اليهودية مصلحة بالحفاظ على الطابع اليهودي للدولة والتسويات أو التدابير الملموسة التي تطبقها الدولة خدمة لهذا الهدف. غير أن وجود مصلحة لا يبرر بالضرورة تخصيص مكان أو موقع، في عملية صنع القرارات: فمن اختار العيش في بلد آخر يقع عليه واجب الولاء لدولته، وهو لا يتحمل مسؤولية نتائج القرارات التي تتخذ في دولة اسرائيل. فضلاً عن ذلك، فإن الشراكة الكاملة ليهود الشتات في أجهزة ومؤسسات صنع القرار في دولة إسرائيل من شأنها الإخلال بالمبدأ الديمقراطي القاضي بأن المشاركة السياسية تقتصر على من يمكن للقرارات المطروحة على بساط البحث أن تُؤثر عليه مباشرة. والحال فإنه لا يوجد لليهود الذين يعيشون خارج البلاد أو لمثليهم حق سياسي بالمشاركة، في القرارات التي تتخذها القيادة الإسرائيلية.

مع ذلك فإن من حق اسرائيل–بل من واجبها حسب رأيي–مواصلة العمل من أجل تمتين أواصر علاقتها مع يهود الشتات. إن لإسرائيل دوراً مهماً في حياة الشعب اليهودي. عليها أن تبقى مركزاً يستقطب الشبان اليهود المقيمين في الشتات، والذين يرغبون في خوض تجربة الحياة في دولة يهودية. وعليها أيضاً تقديم العون المادي والمعنوي للجاليات اليهودية في العالم، والمشاركة في إعادة إصلاح أماكن يهودية في أرجاء المعمورة. إضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى اجراء حوار دائم بين إسرائيل والجاليات والمنظمات اليهودية على اختلافها في كل ما يتصل بالشؤون المتعلقة باستمرار الوجود اليهودي في العالم. وعلى سبيل المثال، فإن هذا ما يجب أن يتم عندما تُطرح على بساط البحث قرارات في شأن الوصول إلى الأماكن المقدسة أو في مسائل من قبيل الإجابة عن سؤال «من هو اليهودي؟» في قوانين الدولة. فعلى الرغم من أن القرارات المتعلقة بهذه المسائل يجب أن تتخذ في إسرائيل، إلاّ أنها تؤثر بصورة مباشرة على حرية عبادة اليهود، أو على درجة الشرعية التي تمنحها الدولة اليهودية لطقوس وتقاليد الجاليات اليهودية في الخارج. من هنا فإن اعتبارات ودواعي الحكمة والشراكة في المصير تستوجب إذن أن تتشاور إسرائيل بشكل منظم ومنفتح، في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بمسائل لها صبغة يهودية عامة، مع ممثلي الجاليات والطوائف اليهودية في الشتات.

كما لاحظنا، فإن تبرير وجود الدولة اليهودية لا يناقض وصف الدولة كديمقراطية ليبرالية، وهي وجهة نظر، أو نظرة فلسفية تعزو أهمية بالغة لحرية الإنسان وحقوقه كفرد وكعضو في مجموعات قومية وثقافية، ولا تتطلب بالضرورة من الدولة تأسيس هويتها المدنية المشتركة فقط على أسس عالمية وحيادية. علاوة على ذلك، فإن الحجة التي أوردناها أعلاه، تبرر ليس فقط تماثل الدولة مع المكون القومي اليهودي، بل تبرر كذلك تضمين هذا المكون للأسس التي قامت عليها، على الرغم من الثمن الذي تتطلبه هذه التسويات–وكذا الواقع الذي تعكسه–من مواطني الدولة غير اليهود. ان الهوية اليهودية للدولة لا تبرر بأية حال من الأحوال التمييز على أساس ديني أو عرقي، لكنها تتيح وتشجع، بل تستوجب في أحيان معينة، التوكيد الصريح للطابع الخاص للدولة، واتخاذ إجراءات تعززه وتشجع استمراريته وازدهاره في مجالات شتى، بما في ذلك في سياسة الهجرة والإستيطان والسكن والتعليم وفي رموز الدولة (٢٥) وثقافتها العامة ولغتها(٢٦).

ويعتبر قانون العودة مثالاً ساطعاً لهذا المبدأ.(٢٧) فهو (أي القانون) يخدم أهدافاً عملية مهمة، من قبيل تأمين ملاذ لكل يهودي وتشجيع تعزيز الأغلبية اليهودية في إسرائيل، لكن غايته الأساسية هي إعلامية ورمزية. وبمفهوم معين فإن حق اليهود في الاستيطان في وطنهم يشكل الروح الحية للصهيونية. وقد وضعت القوى التي سعت إلى إقامة الدولة اليهودية في مقدمة أهدافها، التطلع نحو إقامة دولة تكون وطناً لكل يهودي يرغب بذلك، دولة تكون مفتوحة أمام جميع اليهود الذين يسعون للعيش في

المجتمع الوحيد في العالم الذي لا يشكلون فيه أقلية، والذي تكون فيه الثقافة العامة ثقافة يهودية–عبرية.

وفي الواقع، عندما أُقر قانون العودة في العام ١٩٥٠، عمَّ الإحساس في أوساط المُشرِّعين بأن حق اليهودي في الهجرة إلى البلاد هو حق أساسي يسبق الدولة، حق تعلن الدولة عنه ليس إلاّ. إن الادعاء القائل إنه لا يوجد لليهود «حق طبيعي» في الهجرة إلى وطنهم، إنما هو ادعاء لا يستند إلى أساس. فلو أقيمت في فلسطين دولة عربية قبل قيام الحركة الصهيونية، لما كانت هذه الدولة على الأرجح قد اعترفت بمثل هذا الحق، ولما كان القانون الدولي قد أقرَّ وقتئذٍ بمطلب اليهود بتمكينهم من الهجرة إلى البلاد. ومع ذلك، فبعد الإقرار الدولي بمبدأ «الوطن القومي للشعب اليهودي»، أصبحت الدولة اليهودية بعد قيامها، تملك مبرراً تاماً في تأكيد حق اليهود بالهجرة إليها باعتباره واحداً من الأركان الأساسية التي تقوم عليها هذه الدولة.

هناك من يدعي أن قانون العودة يشكل مثالاً بارزاً على العنصرية، وأن أحد الإثباتات الجلية على ذلك هو التمييز الذي يمارس ضد المواطنين العرب في إسرائيل. هذا الادعاء مرفوض من وجهة نظري، فمبدأ (حق) العودة قابل للتبرير سواء بمصطلحات العُرف السياسي أم بمصطلحات القانون الدولي. فهو أولاً يتيح للشعب اليهودي تجسيد حقه في تقرير المصير من خلال الحفاظ على الأغلبية اليهودية في الدولة. وثانياً، إن سياسية الهجرة القائمة على مبدأ العودة، والذي ينطوي على تفضيل لأبناء الشعب الذي تعتبر الدولة دولته القومية، هي سياسة مُتَّبعة في دول عديدة في العالم، وخاصة في أوروبا، كما انها اتبعت مجدداً في قسم كبير من الدول القومية التي أقيمت في أعقاب انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي في شرق ووسط أوروبا.

الى ذلك فإن التوترات الناتجة عن الرغبة في الحفاظ على وجود أغلبية قومية في دولة ما، على الأقل عندما يكون لأبناء الشعب الآخر دولة خاصة مجاورة، لا تميز اسرائيل والصراع العربي–اليهودي فحسب(٢٨).

مثال آخر على سياسة عملية تمليها الهوية اليهودية للدولة، يتعلق بمسألة الاستيطان. فإسرائيل كدولة يهودية، لها مصلحة مهمة في تشجيع توطين اليهود في كافة أنحاء البلاد، وفي الحفاظ على ترابطها ووحدتها الجغرافية. إن لإسرائيل مبرراً تاماً في إقامة مستوطنات يهودية بهدف الحيلولة دون خلق امتداد جغرافي بين مدن وقرى عربية داخل حدودها، والتي قد تتصل بتجمعات سكانية عربية خلف الحدود وتطالب بالانفصال عن الدولة. إنَّ إبطال تهديد التحركات الانفصالية يشكل هدفاً شرعياً لسلطات الدولة. في المقابل، لا يجوز بأي حال تبرير التمييز السافر ضد العرب في شروط السكن والبنى التحتية(٢٩). من هنا يجب الترحيب باعلان (قرار) محكمة العدل العليا في قضية «قعدان»، والذي يؤكد التزام اسرائيل بمبدأ عدم التمييز في هذا الخصوص. بيد أنني لا أوافق على الادعاء المستشف من قرار الحكم، ومؤداه ان القانون الاسرائيلي لا يتضمن ظاهرياً وسائل وأدوات تتيح للدولة إقامة بلدات منفصلة لليهود والعرب، وكذلك لتطبيق هذا الفصل، إن من الجدير هنا أيضاً تجسيد واجب عدم التمييز، حيث يتعلق الأمر ببلدات صغيرة، وذلك بواسطة مبدأ «منفصل لكن متساوٍ»، والذي يعد في واقع الحال المبدأ المفضل لدى غالبية السكان العرب. لقد أشرت آنفاً إلى المزايا والفوائد التي يجنيها الإنسان من الحياة في بيئته الثقافية. ففي دولة متعددة الثقافات، من المفيد منح هذه الأفضليات لمختلف فئات السكان عن طريق توفير بيئة سكنية تعكس الثقافة المختلفة لدى شتى المجموعات السكانية. في الوقت ذاته، يجب التأكد من أن البيئات السكنية المنفصلة لن تضعف بصورة خطيرة جداً الهوية المدنية المشتركة(٣٠).

إحدى نقاط الخلاف الرئيسة في النقاش الذي يتناول الطابع اليهودي للدولة، هي مسألة التعليم. وبالفعل هناك جدل عام حامي الوطيس ويتسم بالأهمية، يدور في الآونة الأخيرة حول هذا الموضوع(٣١)، ونحن نرحب بوجود هذا النقاش في حد ذاته وبملامسته لنقاط حساسة، لكنه وفي حُمّى النقاش نُحّي جانباً عدد من المسلمات المهمة التي تحظى بتأييد واسع في صفوف الجمهور. إن التثقيف بالهوية اليهودية في الوسط اليهودي من التعليم الرسمي–الحكومي، يجب أن لا يتم بطريقة التلقين أو غسل الدماغ، لكنه لا يمكن أيضاً تحويل هذا التثقيف إلى عملية حسابية موضوعية مجردة في دراسة مُقارِنَة للثقافات. فالتثقيف أو التعليم اليهودي والصهيوني الذي يولد لدى الطالب الوعي بهويته وارتباطه بتاريخ أبناء شعبه، من شأنه أن يُسلّح الطالب أيضاً بأدوات أفضل تمكنه من امتلاك نظرة نقدية حيالهما، نظرة تتطلع نحو التغيير، وربما أيضاً، وهذا في حالات نادرة، إرادة واعية للابتعاد وقطع الصلة. في المقابل، فإن التعليم، حتى ولو لم يكن أبداً حيادياً–ولا يمكن له، بموجب تعريفه، أن يكون كذلك يجب أن ينطوي على التزام بالحقيقة والنظرية. ولا يمكن للتعليم اليهودي في دولة إسرائيل أن يتجاهل تاريخ النزاع والخلاف العميق الذي ما انفك يصاحبه. فمثل هذا التجاهل يضعف فقط قدرة الطلبة على مواجهة المشكلات المرتبطة بالصراع اليهودي–العربي بالشكل المطلوب، كما أنه يقلل من احتمالية جعلهم قادرين على انتقاد ممارسات وأنشطة الدولة مع الشعور في الوقت ذاته بالانتماء إليها. والشعور بالانتماء يكون اكثر قوة ورسوخاً بمقدار ما يكون اكثر زخماً وتنوعاً، وهذه حقيقة ينبغي على جهاز التعليم أن يضعها دوماً نصب عينيه.

**إن الإصرار على التفكير الواضح والصريح، وعلى المواجهة المباشرة للحقائق، يمكن أن يسهم في تبديد أجواء العجز التي تلف اسرائيل في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بمستقبل المشروع الصهيوني. وأود أن أعترف بأنني أيضاً أتوجس أحيانا من أن «الهيكل الثالث» [بمعنى دولة اسرائيل - المترجم] لن يُعمر لأمد طويل. فلا جدوى أو طائل في تمويه المعطيات المقلقة أو التقليل من أهميتها، فالدولة تواجه مصاعب كبيرة في الخارج والداخل، والمجتمع الاسرائيلي ممزق بفجوات اقتصادية آخذة بالاتساع وبتوترات وتناقضات بين يهود وعرب، بين علمانيين ومتدينين، وبين يسار ويمين.**

وبطبيعة الحال فإن التعليم في الوسط العربي يجب أن يتم وفق شروط مختلفة أو مغايرة. إذ أن عليه أن يتيح ليس فقط تعزيز الهوية العربية في صفوف الطلاب، بل وتشجيع هذه الهوية أيضاً.

لذلك ينبغي لهذا التعليم السعي نحو زيادة الثقة بالنفس لدى العرب في إسرائيل ونحو تبديد مخاوفهم من امكانية أن تؤدي حياتهم في الدولة اليهودية إلى إضعاف إرتباطهم بتقاليدهم وبشعبهم. يجب على جهاز التعليم زيادة وعي عرب الدولة بحقوقهم والتأكيد على حقيقة التزام إسرائيل بمبدأ عدم التمييز حتى وإن كان تجسيد هذا المبدأ لا يتم بالشكل المطلوب. في الوقت ذاته عليه (أي جهاز التعليم) أن يُنمّي لديهم الشعور بأن مواطنتهم الإسرائيلية هي من مكونات هويتهم–حتى إذا كانت (المواطنة) مشحونة بشحنة انتقادية ـ وان هذه المواطنة تعني من بين ما تعني، الولاء للدولة واحترام قوانينها، بما في ذلك الاعتراف بحق الأغلبية في إسرائيل في تحديد الطابع القومي لدولتها.

التسويات المكرسة في الطابع اليهودي للدولة لا تنسحب على التناقضات والتوترات بين اليهود وغير اليهود وحسب، بل تشمل كذلك التناقضات الداخلية اليهودية، وأبرزها مسألة الارتباط أو العلاقة بين الدين والدولة. ويطالب قطاع واسع من الجمهور بالفصل بين الدين والدولة بدعوى أن الديمقراطية الليبرالية تلتزم بمبدأ الحياد. لكن هذه رؤية خاطئة، فالموقف الليبرالي لا يتطلب بالضرورة الفصل بين الدين والدولة، فهو يطالب بحرية الدين وبالحرية أو التحرر من الدين، كما ورد ضمناً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنه–أي الموقف الليبرالي–لا يعارض بالضرورة تكريس الدين في إطار الدولة. ويرتكز أنصار هذا الموقف على النموذج الأميركي، لكنهم يتجاهلون حقيقة أنه يتم في الكثير من دول أوروبا الغربية الحفاظ على حرية الدين والحرية من الدين، على الرغم من أن دستور هذه الدول يعطي مكانة خاصة للديانة الكاثوليكية، الإنجليكانية أو البروتستنتية.

ولا بد من التوكيد أن مسألة العلاقة بين الدين والدولة في اسرائيل، لا تتعلق فقط بـ «يهودية» الدولة، وإنما أيضاً بعلاقات الدولة مع جميع الأديان. هناك مثال على ذلك وهو مسألة الاحتكار الديني لشؤون الأحوال الشخصية.

في بداية حكم الانتداب تشاور البريطانيون مع زعماء الطوائف في البلاد فيما يتعلق بموقف هؤلاء تجاه طريقة الملة العثمانية في ترتيبات المكانة الشخصية. وقد فضل زعماء الاستيطان اليهودي اتباع نظام الزواج المدني، في حين طالب المسلمون بالذات بمواصلة اتباع الطريقة العثمانية.

ويعتقد أن معظم العرب سيعارضون اليوم أيضاً تكريس الزواج المدني في إطار قوانين الدولة، ذلك لأن الأمر قد يؤدي إلى اضعاف رابطتهم الاجتماعية – الدينية المنفصلة.. وعلى أية حال، فإنني لا أعتقد أن الاحتكار الديني لشؤون المكانة الشخصية يشكل مطلباً تمليه الهوية اليهودية للدولة[٣٢]. فهذه الهوية لا يمكن لها أن تبرر المس بحقوق اولئك الذين يريدون أن يتزوجوا زواجاً مختلطاً، أو الذين لا يريدون، أو لا يستطيعون إثبات يهوديتهم، وكذلك من هم غير معنيين بمراسم زواج دينية أو أرثوذكسية. وفي تقديري، فإن اتباع الزواج المدني في اسرائيل يعد أمراً ضرورياً وصحيحاً.

ومن المؤمل أن يختار اليهود الذين سيفضلون مراسم الزواج هذه (أي الزواج المدني) اضفاء الطابع اليهودي الخاص عليها، على الرغم من كل ما يمكن أن يقال. فبهذه الطريقة ستتمكن اسرائيل من تقديم مساهمة مهمة في بلورة طقوس وأنماط حياة لها أهمية ومغزى، بحيث تكون هذه الطقوس يهودية، حتى وإن لم تكن وفق الشريعة الدينية اليهودية[٣٣].

إلى ذلك، فإن «فصلاً» ما بين الدين والدولة سيكون خطوة صحيحة حتى في الموضوع المشحون والصعب المتعلق بسؤال «من هو اليهودي». يجب على الدولة أن تعرف بنفسها من هو اليهودي فيما يتصل بأغراض العودة أو التسجيل، وليس بالضرورة أن تكون المعايير التي تختار

استخدامها، معايير دينية يهودية كلياً. وفي اعتقادي فإن تحديد أو تعريف حق العودة لا يستدعي بالضرورة التمييز بين من وُلِدَ لأبٍ يهودي ومن ولد لأم يهودية. فكلاهما يجب أن يعتبر من مستحقي الهجرة بحكم صلته بالشعب اليهودي، وهو ما يجب أن ينسحب أيضاً فيما يتعلق بالأشخاص الذين انضموا للشعب اليهودي، سواء عن طريق تهويد أرثوذكسي أم بطريقة أخرى. وتكمن ميزة هذا الترتيب ليس فقط في كونه يعفي الدولة من التخبط دينياً بل في كونه يمكنها من أداء واجبها تجاه يهود، أفراداً وجاليات، في الخارج من خلال تعريف أكثر مرونة لمن يعتبر في نظرها (أي الدولة) مستحقاً لامتيازات حق العودة المنصوص عليها في القانون الاسرائيلي. وحيث أنه قد نشأ منذ البداية فصل معين بين الدين والدولة، فإن تحديد معايير استحقاق الهجرة لا ينطوي على محاولة للإجابة على سؤال من هو الذي ينتسب إلى الشعب اليهودي بموجب الشريعة الدينية اليهودية (الهلخا).

فهذا الترتيب أو النظام، يحافظ، من جهة، على حرية الدين وعلى حرية (اليهود) الأرثوذكس – المتعصبين – في أن يعرفوا الهوية اليهودية كما يشاؤون ووفق عقيدتهم. ومن جهة أخرى، يمكن للدولة أن توسع إطار استيعاب الهجرة بحيث تستوعب جميع الذين تعتبرهم جزءاً من الشعب اليهودي. هذا الفصل (بين الدين والدولة) سيحسن ترتيبات واجراءات الهجرة بدرجة اضافية من حيث أنه سيبين أن اليهودية حسب تعاليم الشريعة الدينية (الهلخا) ليست شرطاً ضرورياً للحصول على المواطنة الاسرائيلية استناداً لقانون العودة، ولكنها في الوقت ذاته (أي اليهودية حسب «الهلخا») ليست شرطاً كافياً للمواطنة. فالذي يريد الحصول على المواطنة الاسرائيلية يجب أن تنطبق عليه شروط المواطنة المتعارف عليها في الدول المحتكمة للقانون والنظام، وهي: المكوث في الدولة (اسرائيل) عدة سنوات، والإلمام بلغتها وتاريخها، ومعرفة شكل النظام الاسرائيلي وأداء يمين الولاء لها ولقوانينها[٣٤].

إن الاقرار بضرورة تسويغ الدولة اليهودية لا يشكل ضرباً من التجميل الأخلاقي ولا محاولة لتربيع الدائرة، وإنما يشكل من الناحية العملية ضرورة حتمية. فالدولة اليهودية تستطيع البقاء لردح طويل من الزمن فقط، إذا أقرت أغلبية كبيرة وراسخة من اليهود الذين يعيشون فيها وفي العالم ليس بأن هذه الدولة قابلة للتبرير من ناحية مبدئية وحسب بل وإذا أقرت كذلك بامكانية الاحتفاظ بدولة يهودية عادلة وجديرة بالدفاع عنها في الظروف المعقدة في الشرق الأوسط.

ينبغي تفادي الانجرار وراء الأحكام السطحية القائلة إن اليهود العلمانيين في الدولة يؤيدون البعد «الديمقراطي» للدولة، في حين يؤيد اليهود المتدينون تأكيد سماتها الـ «يهودية». وفي اعتقادي، فإن غالبية اليهود العلمانيين يساندون الخصوصية الـ «يهودية» للدولة – حتى ولو لم يكن ذلك بالمفهوم الديني المحض – كما أنهم معنيون بالحفاظ على صلة فعالة بالتقاليد والثقافة اليهوديين[٣٥]. ويمكن للخصوصية اليهودية أن تتجلى، على سبيل المثال، في السياسة المتعلقة بشؤون النشر العام، أو الاعلام الجماهيري. فأي قرار معتمد في هذا الصدد، لا بد أن يستوي بالتأكيد مع الديمقراطية طالما أنه لا يمس بحقوق الأفراد والجماعات. ولعل المثال الأبرز على ذلك هو موضوع حُرمة السبت. بديهي أن الكثيرين سيعارضون سن قوانين تفرض «المحافظة على حرمة السبت» على من لا يحافظ على الفروض الدينية. ولكن حرصاً معيناً من جانب الدولة على الحفاظ على الطابع الخاص ليوم السبت لا ينطوي، ولا يعني بالضرورة نوعاً من الاكراه الديني. على العكس فإن الكثير من اليهود العلمانيين بالذات لهم مصلحة في أن يأخذ يوم السبت طابعاً خاصاً، يختلف عن طابع باقي أيام الاسبوع. إنهم بالذات معنيون بيوم لا تكون فيه غالبية الجمهور اليهودي في اسرائيل منشغلة في مشاكل العمل والكسب المادي، بما يتيح لها التفرغ للقاءات وأنشطة يكون من الصعب الانصراف للقيام بها في باقي أيام الأسبوع. صحيح أن الاجراءات التي تقيد حرية التجارة والانتاج في يوم السبت ستحد من حرية الذين يرغبون في مزاولة هذه الأعمال في اليوم المذكور، ولكنه يجب أن لا ينظر إلى هذه القيود كإكراه ديني، وإنما باعتبارها انعكاساً أو تجلياً لا مفر منه للرغبة في الحفاظ على الصبغة الثقافية – اليهودية للدولة، رغبة يشترك فيها متدينون وعلمانيون على حد سواء[٣٦].

إن الاقرار بضرورة تسويغ الدولة اليهودية لا يشكل ضرباً من التجميل الأخلاقي ولا محاولة لتربيع الدائرة، وإنما يشكل من الناحية العملية ضرورة حتمية. فالدولة اليهودية تستطيع البقاء لردح طويل من الزمن فقط، إذا أقرت أغلبية كبيرة وراسخة من اليهود الذين يعيشون فيها وفي العالم ليس بأن هذه الدولة قابلة للتبرير من ناحية مبدئية وحسب بل وإذا أقرت كذلك بامكانية الاحتفاظ بدولة يهودية عادلة وجديرة بالدفاع عنها في الظروف المعقدة في الشرق الأوسط. وترهن السياسة القائمة، التي تنكر هذا التعقيد وتمتنع بالتالي عن مواجهته، ترهن الإحساس بالعدل بالتعامي أو التغاضي عن الحقائق. هذا الوضع غير مرغوب من جميع النواحي. فنحن نُعرض أنفسنا بأيدينا لخطر جعل خيرة أبناء الدولة، ممن يبدون حساسية أخلاقية ومشاركة وجدانية تجاه معاناة الآخرين، غير قادرين على الاستمرار في التعاضد والتعاطف مع المشروع القومي اليهودي والشعور بأنه جدير بالدفاع عنه. ومع الاسف الشديد فإن هذا الهاجس يتحقق بشكل متزايد أمام أعيننا. والأخطر من ذلك هو أننا بتنا نتخلى عن أبنائنا الذين يرون أن هناك مشكلة أخلاقية في الشكل الحالي الذي تدار به شؤون الدولة اليهودية، دون امتلاكهم أدوات تحليل تمكنهم من معرفة ماهية الأضرار التي تلحقها اسرائيل بالمجموعات المختلفة بشكل غير مبرر – وبالتالي يجب توقفها – وأي منها ضروري لتأمين

وضمان وجودنا هنا، وفي الوقت نفسه، لا تختلف عن القيود المفروضة على الأقليات التي تعيش في دول ديمقراطية أخرى.

إن الإصرار على التفكير الواضح والصريح، وعلى المواجهة المباشرة للحقائق، يمكن أن يسهم في تبديد أجواء العجز التي تلف اسرائيل في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بمستقبل المشروع الصهيوني. وأود أن أعترف بأنني أيضاً أتوجس أحيانا من أن «الهيكل الثالث» [بمعنى دولة اسرائيل – المترجم] لن يُعمر لأمد طويل. فلا جدوى أو طائل في تمويه المعطيات المقلقة أو التقليل من أهميتها، فالدولة تواجه مصاعب كبيرة في الخارج والداخل، والمجتمع الاسرائيلي ممزق بفجوات اقتصادية آخذة بالاتساع وبتوترات وتناقضات بين يهود وعرب، بين علمانيين ومتدينين، وبين يسار ويمين. ومع كل ذلك فإن الدولة اليهودية لا تزال تعتبر لغاية الآن، وبمفاهيم كثيرة، قصة نجاح مدهشة، لا سيما إذا تذكرنا ظروف البدايات التي اضطرت لمواجهتها والمنطقة التي تقع فيها الدولة، كذلك تعد اسرائيل أكثر ديمقراطية من جاراتها وأكثر ديمقراطية مما كانت عليه هي ذاتها عند تأسيسها. وتنعم اسرائيل باقتصاد متطور وبتكنولوجيا وخبرة علمية متقدمة، ما يضعها في الصفوف الأولى على صعيد العالم المتحضر. وتتوفر في اسرائيل درجة عالية من الانفتاح والنقد الذاتي والحرية السياسية وحرية التعبير والتنظيم، وتراعى فيها سلطة القانون واستقلال القضاء بدرجة لا تقل عن الدول الديمقراطية الأكثر تقدماً في العالم.

هذا النجاح لا يعود لأسباب أو عوامل مادية .. فالموارد الطبيعية المتوفرة لاسرائيل محدودة، وهي بالقطع ليست متفوقة في هذا المجال على الدول العربية، بل العكس هو الصحيح. إن مرد الفوارق الشاسعة بين اسرائيل وجاراتها يكمن في خصوصية الدولة اليهودية، وفي الحافز العالي لدى سكانها، وفي التقاليد المختلفة التي جلبها هؤلاء معهم من بلدانهم الأصلية المختلفة عندما عادوا الى وطنهم، وفي الشكل الذي دُمجت أو ضُفرت به هذه التقاليد داخل نسيج الحياة السياسية والثقافية في اسرائيل. وما نأمله أن تكون المنطقة برمتها قد ولجت عملية دمقرطة وانفتاح، وأن يأتي اليوم الذي تنعم فيه أيضاً المجتمعات العربية من حولنا بمثل هذا المستوى من التقدم والحرية.

وفي ظل وضع كهذا، فإن شروط وظروف التوصل إلى تسويات سياسية مستقرة، وربما إلى سلام حقيقي، ستكون بالفعل أفضل بكثير.

في هذه الأثناء باستطاعتنا أن ننظر باعتزاز نحو الماضي وبأمل نحو المستقبل. إن بوسع إسرائيل أن تقدم الكثير لسائر المجموعات التي تعيش فيها، يهوداً وعرباً على حد سواء. اليوم تعتبر إسرائيل دولة الشعب اليهودي، وفي ظل الظروف القائمة. من المبّرر والمشروع أن تكون كذلك، وإنني لأرغب في أن تبقى على هذا النحو وأن تتخذ وتلجأ إلى الوسائل الشرعية اللازمة لهذا الغرض. بيد أنه يتوجب علينا أن نتذكر بأن تاريخ هذه البلاد التي يتقاسمها الشعبان اللذان يعيشان فيها يشمل بقايا شعوب كثيرة وثقافات متعددة ومنوعة. إن الأغلبية اليهودية في إسرائيل ليست مدعوة للاعتذار عن كونها تسعى للمحافظة على الهوية الخاصة للدولة، لكن عليها أن تعترف أيضاً بوجود وبحقوق الفلسطينيين الذين يعيشون بين ظهرانيها وإلى جانبها، وتمكينهم من تنمية كيانيتهم الخاصة والتعبير عنها سواء كأصحاب دولة مستقلة مجاورة لإسرائيل أو كأقلية داخل الدولة اليهودية.

إن الأمل في أن يصبح الجمهور اليهودي في إسرائيل أكثر تجانساً وتلاحماً إنما هو ضرب من الأوهام. فهذا الجمهور لن يكون أبداً علمانياً فقط أو دينياً فقط، غربياً صرفاً أو شرقياً صرفاً. كذلك فإن إسرائيل لن تصبح دولة أوروبية غربية – على الرغم من آمال هرتسل – أو على عكس ذلك، دولة شرقية متوسطية نموذجية، ويا ليتها تكون كذلك. فهذه العناصر كافة تنبع من جذور إثنية ولا يوجد بينها ما هو غريب بالنسبة للجموع المتواجدة هنا، غير أن عامل قوتها وثقلها الأساسي يكمن في المزج القائم فيما بينها، وهي توليفة يجدر الحفاظ عليها. سيتعين على سكان الدولة تنمية هذا المزج الخاص بين الثقافات والتقاليد والهويات المختلفة من خلال إبداء قدر كبير من الحساسية والإنصاف. يجب أن تشعر كل مجموعة بـ «الدفء والارتياح» في دولتها لكن عليها أيضاً الإقرار بأنها غير مخوّلة ولا يحق لها، أن تفرض طريقة وأنماط حياتها على المجموعات الأخرى. وإذا ما تمكنا من صون قواعد اللعبة هذه، فإنها سوف تخدم ليس أهداف المجموع العام أو الأغلبية وحسب، بل وستخدم تميز وحقوق الأقلية أيضاً.

«إكمال المهمة لا يقع على عاتقنا وحدنا». إن جيلنا لا يتحمّل عبء إقامة الدولة، لكن عليه أن يحافظ عليها ويصونها وأن يضمن بأنه سيتركها في أيدي الأجيال المقبلة كمكان جيد يليق العيش فيه. هذا الأمر يتطلب بناء أسس وقناعة بعدالة وصحة الطريق، قناعة ترتكز إلى الإقرار بتعدد المجموعات التي تعيش في إسرائيل وبتعقيدات العلاقات المتبادلة بين هذه المجموعات. يجب على إسرائيل أن تستفيد من هذه التعددية لا أن ترى فيها عبئاً حتى إذا كانت بعض هذه المجموعات تتصارع فيما بينها، وحتى إذا كانت تطلعاتها وأحلامها تتناقض تناقضاً تاماً في بعض الحالات. فهذه المجموعات كافة، تعيش في نهايةالمطاف معاً، ولا بدّ لها من مواصلة الدوران في فلك واحد.

إن مفتاح نجاح دولة إسرائيل يكمن في قدرتها على الحفاظ على العلاقة الدقيقة والحساسة، والتي لا غنى عنها، بين الإطار المدني المشترك

وبين استقلالية وتميز المجموعات المختلفة والمتنوعة المتواجدة في الدولة. إن الدولة اليهودية التي قامت في هذه البلاد لا تشبه تلك الدولة التي ورد وصفها في فكرة أو رؤيا هرتسل، لكنها حققت إنجازات ملموسة على صعيد النهوض بهذا الدور الصعب. لا يجوز لدولة إسرائيل أن تخلد للراحة أو الاستكانة، ومن واجبنا أن نستجيب للتحديات الجديدة التي تنتصب أمامنا. فإذا امتلكنا الإرادة، لن تكون هذه معجزة أو ضرباً من المستحيل.

**ملاحظات وهوامش**

هذا المقال يرتكز إلى المحاضرة التي ألقيتها في ندوة حول التفكير السياسي اليهودي والتي نظمها مركز «شليم» بالقدس بتاريخ ٢٥ كانون الثاني العام ٢٠٠١. وقد أضفت فقط عدداً محدوداً من الملاحظات والإضافات.

(١) لمزيد من التفصيل أنظر كتابي [«إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: صراعات واحتمالات» – تل أبيب، الكيبوتس الموحد ١٩٩٩].

(٢) في هذا الصدد، لا يوجد فرق جوهري بين اصطلاح «دولة يهودية» الذي استخدمناه في هذا المقال، وبين مصطلحات أخرى استخدمت إلى جانبها في النقاشات العامة، من قبيل «دولة اليهود» أو «دولة الشعب اليهودي»، والتي تؤكد المكون الخاص، المتميز لدولة إسرائيل. وقد استخدم التعبير الأخير للمرة الأولى في القانون الإسرائيلي في المادة 7p (١) من القانون الأساسي الخاص بالكنيست، والذي يحظر مشاركة أية قائمة ترفض أو تنكر كون إسرائيل «دولة الشعب اليهودي» في خوض الانتخابات البرلمانية للكنيست. ويعود سبب ذلك إلى حقيقة أن اصطلاح «دولة يهودية أثار معارضة في صفوف أولئك الذين تخوفوا من وجود صبغة دينية أكثر من اللزوم لهذا الاصطلاح. ولكن عندما أثيرت ضد صيغة «دولة الشعب اليهودي» ادعاءات مؤداها أن هذه الصيغة تدل على أن إسرائيل لا تشكل في الواقع دولة مواطنيها غير اليهود، قرر المشرّعون إعطاء الأفضلية لاصطلاح «دولة يهودية» في قوانين الأساس التي اعتمدت في العام ١٩٩٢ والتي تعرف إسرائيل بأنها «دولة يهودية وديمقراطية». وعلى أية حال، فإنه لم يكن المقصود تغيير مغزى أو دلالات التعبير الذي لا يشير إلى خصوصية دينية وإنما إلى خصوصية عرقية (إثنية) أو قومية. وقد كان ذلك أيضاً معنى هذه الصيغة عندما طرحت في قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ والذي يتحدث عن «دولة يهودية» تمييزاً عن دولة عربية، وفي الإعلان عن إقامة الدولة، الذي يعرفها بأنها «دولة يهودية في أرض إسرائيل».

(٣) صحيح بطبيعة الحال أن العلاقات بين القومية والدين في اليهودية هي علاقات مركّبة وفريدة من نوعها. فليس هناك شعب آخر توجد ديانة خاصة به وحده فقط. في حين نجد أن الشعب العربي على سبيل المثال يضم مسيحيين ومسلمين ودروزاً، والفرنسيون كانوا في الماضي كاثوليك في معظمهم أو علمانيين من أصول كاثوليكية. أما اليوم فهناك فرنسيون كثيرون مسلمون. كذلك ليس هناك ديانة لها قومية خاصة بها فقط، فالمسيحيون باستطاعتهم أن يكونوا فرنسيين وأميركيين ومكسيكيين وليبراليين أو حتى عرباً. كذلك فإن المسلمين ليسوا عرباً وحسب. هذه الظاهرة لا تنبع من عملية العلمنة فقط. لدى اليهودية، لم يكن هناك، من الناحية التاريخية على الأقل، تمييز الانضمام للشعب والدين. كذلك لم يكن هناك في اليهودية أيضاً وخلافاً لشعوب أخرى، تطور متأخر غير هذا الواقع المتميز. لم تظهر أبداً نماذج اجتماعية أتاحت للإنسان أن يكون منتمياً للشعب اليهودي ولديانة أخرى في الوقت نفسه أو أن يكون يهودياً يحافظ على الفروض الدينية دون أن يكون منتمياً للشعب اليهودي.

غير أنه لا يجوز لهذه الخصوصية أن تربكنا أو أن تدع الأمور تختلط علينا. فاليهود الذين هم صهيونيون علمانيون، والذين ينادون بحق تقرير المصير القومي لليهود، ينبغي عليهم بالذات أن يرفضوا الادعاء القائل إن اليهودية هي دين فقط. صحيح أن هناك جدلاً قائماً حول معنى يهودية الدولة سواء بين اليهود والعرب أم بين اليهود المحافظين على الفروض الدينية وغير المحافظين... وصحيح أيضاً أن هناك صلات مهمة بين هذين النوعين من الخلاف أو الجدل، لكن من المهم والضروري أن لا يقوم اليهود العلمانيون بالذات بإبداء وتحويل معارضتهم لتسويات وترتيبات معينة في نطاق الخلاف اليهودي – اليهودي بصورة أوتوماتيكية لتشمل أيضاً مسألة تبرير وتسويغ الدولة اليهودية كدولة قومية للشعب اليهودي. وأنا عندما أبرر وجود الدولة اليهودية إنما أبرّرها كدولة قومية للشعب اليهودي. فالدولة، بهذه الصورة، تستوعب جميع توجهات اليهود الممكنة نحو فهم التقاليد الدينية. إن الدولة القومية للشعب اليهودي يجب أن تكون وطناً وملاذاً للعلمانيين والمتدينين على حد سواء. ينبغي عليها قبول جميع التوجهات الممكنة لليهود في فهم التقاليد الدينية.

(٤) لمزيد من التفصيل حول الحجة المركبة والمتينة التي تتناول أفضليات تقرير المصير القومي في إطار أقل من الدولة أنظر مؤلفات ومقالات حاييم غينز.

(٥) في هذه النقطة لا أرى حاجة للخوض في مسألة إسهام سياسة الحكومات الإسرائيلية في تدهور الوضع الأمني للدولة. هناك من يعتقد أنه كان يمكن تحقيق هدوء أمني لو كانت إسرائيل قد اتبعت سياسة أكثر ليونة تجاه جيرانها.. ويزعم آخرون أن المعارضة العربية للوجود اليهودي في المنطقة شديدة ومتجذرة إلى الحد الذي لم يكن فيه بوسع أي حل، – ما عدا الحل الداعي لإزالة الكيان اليهودي المستقل – وضع حد للعنف. وعلى أية حال، يبدو لي أنه ما من خلاف جدي إزاء حقيقة أن استمرار بقاء إسرائيل في المنطقة، مع الأخذ بنظر الاعتبار المعطيات والظروف الراهنة، يتطلب ميزان ردع يؤكن إليه. وبعبارة أخرى، فإن وجود الدولة اليهودية، وخلافاً للوجود اليهودي في الشتات، سيبقى يقتضي، كما يبدو، الاعتماد على عامل القوة. فحتى لو نجحنا في درء نشوب حرب شاملة، فإننا سنواصل العيش بحد سيوفنا. والحال فإن جل الجدل السياسي يدور ليس حول حيوية قوية الردع العسكري الإسرائيلي في حدّاتها، وإنما حول مسألة ما هي الحدود التي تتيح أفضل دفاع، على المدى البعيد، عن وجود الدولة وطابعها اليهودي.

(٦) سيكون هناك بين اليهود بالذات من سيخالف هذا الرأي ويزعم أن الكراهية التي يكنها قسم من اليسار العلماني تجاه المتدينين «الحريديم» تؤدي إلى ظهور مظاهر لاسامية في إسرائيل أيضاً.

(٧) هناك خلاف حول حجم الجاليات اليهودية في العالم، وذلك جراء صعوبات بحثية تتعلق بوسائل جمع المعلومات والمعطيات في هذا الصدد. وطبقاً لمعطيات موقع الكونغرس – المؤتمر – اليهودي العالمي على شبكة الإنترنت فإن عدد اليهود في الولايات المتحدة الأميركية يقدر بين خمسة إلى ستة ملايين وفي إسرائيل حوالي خمسة ملايين، أما الجالية اليهودية الثالثة من حيث تعداد أفرادها فهي المتواجدة في فرنسا وتقدر بنحو ٦٠٠ ألف يهودي.

(٨) بطبيعة الحال فإنني أعي أن هناك يهوداً متدينين يعتبرون أن وجود الدولة اليهودية بالذات يعدّ الوضع، إذ ان هذه الدولة تضم أغلبية يهودية، لكنها ليست دولة التوراة، بل يمكن اعتبارها، من بعض النواحي، أسوأ من دولة غير يهودية. لكن اليهود لم يتمتعوا في دولة أغيار – غير يهود – سواء أكانوا المتدينين أم حتى «الحريديم»، بحرية كبيرة في الحفاظ على أنماط حياتهم ناهيكم عن تعميقها وتوسيعها. فتعليم التوراة لم يزدهر أبداً في صفوف الشعب اليهودي مثلما هو مزدهر اليوم في إسرائيل.

(٩) لمزيد من المعطيات بشأن وضع العرب في إسرائيل أنظر عصام أبو ريا وروت غابيزون «الشرخ اليهودي – العربي في إسرائيل: سمات وتحديات» (القدس – المركز الإسرائيلي للديمقراطية – ١٩٩٩). مقارنة مع الوضع النسبي للسود في الولايات المتحدة.

إن مقارنات من هذا النوع تكون دوماً معقدة . ويعارض العرب في إسرائيل، وعن حق، المقارنة بينهم وبين السود في الولايات المتحدة وذلك بدعوى أنهم – أي العرب... – وخلافاً للسود في الولايات المتحدة – يشكلون شعباً أصلياً في البلاد. من جهة ثانية، فإن السود في الولايات المتحدة لا يشككون في حق وجود الولايات المتحدة ولا يشكلون جزءاً من تجمع قومي يوجد للدولة معه صراع عنيف ومرير.

(١٠) في حادثة كفر قاسم، العام ١٩٥٦، قدم المسؤولون للمحاكمة وصدرت عقوبات بحقهم. وعندما قتل ١٣ مواطناً عربياً في أحداث تشرين الأول / اكتوبر ٢٠٠٠ شكلّت لجنة تحقيق رسمية لتقصي الموضوع. الحادث الآخر الذي قتل فيه مواطنون عرب هو حادث مصرع ستة متظاهرين في مظاهرات «يوم الأرض» في العام ١٩٧٦.

(١١) هناك وضع مشابه قائم بالنسبة لليهود الذين يعيشون وسط مجتمعات غربية في أنحاء العالم. ويمكن القول فقط بالنسبة لهؤلاء اليهود (كما هو الحال بالنسبة

للغالبية العظمى من العرب الذين يعيشون في إسرائيل) إن رغبة العيش في دولتهم القومية لا ترجّح الكفة. إنه واحد من عدة اعتبارات مجتمعة تحدد الإجابة إزاء المكان الذي يختار الإنسان العيش فيه. وفي إطار حل سياسي شامل ربما يكون من شأن تعديل حدودي يسهم في الملاءمة بين حدود الدولة القومية وبين التركيبة السياسية داخلها أن يغدو مرغوباً بل حيوي للاستقرار في المنطقة.

(١٢) في الإحصاء السكاني الذي أجري في العام ١٩٢٢ تبين أن اليهود يشكّلون ٨٣٧٩٤ نسمة من مجموع تعداد سكاني بلغ ٧٥٧١٨٣ نسمة، أي حوالي ١١ في المائة من مجموع السكان. أنظر دان هورفيتس وموشيه ليسك «من ييشوف – تجمع استيطاني – إلى دولة: يهود أرض إسرائيل في عهد الانتداب البريطاني كجالية سياسية» (تل أبيب، عام عوفيد ١٩٧٠) ص٢١–٢٢.

(١٣) يعتبر السؤال: لماذا لم يعد اليهود إلى «أرض إسرائيل» بأعداد كبيرة سؤالاً مثيراً كما أن الإجابة عليه شائكة. وما يهمني هنا هو فقط الأرقام والنتائج.

(١٤) اعتمدت هنا على تحليل لمفاهيم أساسية قياسية استخدمها للمرة الأولى رجل القانون فسلي نيوكومب هوهفيلد، والذي يميز بين الحرية والحق. فالحرية حالة لا يتع فيها على فرد أو مجموعة من الناس واجب القيام بعمل أو الامتناع عن القيام به.

وما أقوله هو أنه كانت لليهود حرية في الاستيطان في «أرض إسرائيل» عند انطلاقة الحركة الصهيونية، في حين تمتع العرب بحرية مقابلة في مقاومة استيطان اليهود بوسائل سياسية واقتصادية وغيرها. وفي هذه الحالة أيضاً، كما في حالات أخرى، يمكن للحريات أن تتصادم وتتعارض، ذلك لأن الحرية تعني فقط أنه لا يقع على كل عامل واجب الامتناع عن العمل. أما الحق فإنه، حسب هوهفيلد، مطلب أشد قوة. ففي مقابل حقي هناك واجبات آخرين. إن أبسط واجب هو الامتناع عن المس بحقي. ففي مقابل حرية اليهود في الاستيطان لم يوضع واجب العرب بعدم الحؤول دون قيامهم بالاستيطان. وفي مقابل حرية العرب في المقاومة لم يوضع واجب اليهود بالامتناع عن الاستيطان. ولكن بعدما تكونت هنا جالية يهودية كبيرة، ولا سيما عقب قيام الدولة التي تركز فيها تجمع يهودي كبير، ليس له وطن آخر، أصبح لهذا التجمع الحق في تقرير المصير وبالتمتع بالأمن. وفي ضوء هذا الحق يمثل واجب العرب بعدم اتباع وسائل العنف أو الإرهاب من أجل منع تجسيده (أي حق التجمع اليهودي..).

(١٥) دأب العرب على إنكار الرابطة التاريخية، الثقافية والدينية بين اليهود وبين «أرض إسرائيل». ويقال إن عرفات نفسه شكك خلال قمة «كامب ديفيد» في آب ٢٠٠٠ بوجود رابطة تاريخية تربط اليهود بـ (جبل الهيكل) – «الحرم القدسي الشريف»، رغم أن المراجع الإسلامية ذاتها، والتي تطالب باحتكار السلطة والسيطرة على المنطقة (منطقة الحرم) بأكملها للمسلمين، تعترف بهذه الرابطة التاريخية. كذلك يكثر العرب من تشبيه إسرائيل بالإمبراطورية الصليبية وذلك على أمل أن يكون مصيرها متشابهاً في نهاية المطاف. هذا الإنكار أو الرفض المنهجي يضع صعوبات أمام قدرة الفلسطينيين على تقبل حقيقة وجود مطلبين (حقين) عادلين ومتصادمين هنا، ولذلك فإنه يعيق قدرتهما على التوصل إلى تسوية تاريخية. وهناك مجال للتخوف من أن هذا الإنكار إنما يدل على أمل الفلسطينيين بأن اليهود في «أرض إسرائيل» لا يشعرون حقاً بوجود رابطة عميقة تجاه بلدهم وأن توليفة مناسبة تجمع بين القوة والبلاغة الخطابية ستدفعهم – أي اليهود – نحو مغادرة البلاد أو التخلي عن خصوصيتها اليهودية.

(١٦) مع الأسف الشديد فقد نجحت الأغلبية المناوئة لإسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تمرير قرار، ظل ساري المفعول لسنوات طويلة، اعتبرت الصهيونية بمقتضاه شكلاً من أشكال العنصرية.

(١٧) احاد هعام «حقيقة من أرض إسرائيل» ورد في «على مفترق طرق» (برلين: يوديشاعر فعرلاغ) ص٣٦.

(١٨) تجدر الإشارة إلى أنه رغم الخلاف الشديد حول «التاريخ الجديد»، فإن صورة الوضع المرتسمة واضحة للغاية. فقد نزح أكثر من نصف مليون عربي من أراضي دولة إسرائيل ليخلقوا جذور المشكلة التي ما انفكت ترافقنا حتى هذا اليوم، وهي مشكلة اللاجئين و«حق العودة الذي يطالبون به. لم تكن هناك سياسة طرد أو اقتلاع منهجية، بل إنه كانت هناك في بعض الأماكن دعوة للعرب بالبقاء في أماكنهم. في بعض الحالات غادر العرب طوعاً استجابة لدعوة زعمائهم، وفي حالات أخرى لاذوا بالفرار لتجنب أهوال القتال والحرب. بيد أن ذلك لا ينفي حصول عمليات طرد في حالات معينة. أنظر على سبيل المثال بني موريس «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ١٩٤٧ – ١٩٤٩). (تل أبيب – عام عوفيد ١٩٨١).

(١٩) يجب الإشارة إلى أن هناك غياباً في الكتابة النقدية المقابلة، لدى الجانب العربي. فالمراجعة لفترة ١٩٤٧–١٩٤٩ تشمل أسفاً على النتيجة ونقمة على الدول العربية، وربما أيضاً على الزعماء المحليين الذين لم ينلحوا في تفادي هذه النتيجة، لكنها (أي المراجعة الذاتية) لا تحتوي تقريباً على الاقرار بأنه لم يكن صحيحاً، من الناحية الأخلاقية أيضاً، رفض قرار التقسيم.

(٢٠) لقد أدت أنماط تربية داخلية مختلفة في صفوف الشعوب إلى بقاء هذه النظرة ثابتة تقريباً رغم موجات الهجرة الكبيرة التي وفدت إبان الخمسين عاماً الماضية. لمزيد من التفصيل أنظر أبو ربا وغابيزون «الشرخ اليهودي – العربي» ص١٦ جدول رقم١.

(٢١) تقتضي الحكمة السياسية مثل هذا التنازل وذلك بسبب المعطيات الرقمية: فالشعب اليهودي شعب صغير لا يستطيع توفير الإمكانيات لخلق أغلبية مستقرة في كل «أرض إسرائيل». كذلك فإن الاعتبارات الأخلاقية لها وزن كبير في هذا الصدد. وقد أدركنا الثمن الباهظ الذي سيترتب عليه فقدان وضياع حق اليهود في تقرير المصير. صحيح أن وضع الفلسطينيين أفضل قليلاً من هذه الناحية، إذ يوجد لهم سند مترامي الأطراف في صورة الدول العربية، كما أن لديهم إمكانية لتنمية مكونات هوية لها تعبير في مجالات عامة كثيرة. كذلك فإن ظروف العرب في إسرائيل أفضل من ظروف حياة اليهود في معظم الدول العربية، سواء من حيث الرفاهية المادية التي يتمتعون بها أم من حيث حقوقهم السياسية وحريتهم في المحافظة على ثقافتهم ولغتهم والعمل على تنميتها. وبصورة عامة فإن مستوى المحافظة على حقوق الإنسان في إسرائيل – رغم أن بالإمكان تحسينه – يفوق بشكل ملموس المستوى القائم في سائر الدول العربية. من الوجهة الأخلاقية، يفضّل أن يتم إيجاد حل يتيح للفلسطينيين التمتع بسيادة سياسية على الأقل في جزء من وطنهم. فبهذه الطريقة لا يؤدي تجسيد حق اليهود بتقرير المصير في «أرض إسرائيل» إلى مصادرة حق الفلسطينيين الموازي (بتقرير المصير) مصادرة تامة. فمثل هذه الدولة الفلسطينية من شأنها أيضاً أن تتيح للفلسطينيين في إسرائيل الاختيار بين العيش في دولتهم ذات السيادة أو المواطنة في الدولة اليهودية المجاورة. وإذا اختاروا الإمكانية الثانية فإن مصيرهم لن يختلف عن مصير الأقليات القومية الأخرى التي تعيش في دولة يتحقق فيها حق تقرير المصير القومي لأبناء شعب آخر.

(٢٢) لا أستطيع هنا الخوض في هذه المسألة المعقدة. فمن جهة، ربما يكون توجه الفلسطينيين بالنسبة لـ «حق» العودة هو مجرد موقف تفاوضي، لا يريدون التنازل عنه قبل التوصل إلى تسوية مقبولة من وجهة نظرهم حول الحدود. وبالفعل هناك فلسطينيون فسروا على هذا النحو، توقيعهم على اتفاقيات أوسلو. من جهة أخرى، فإن الموقف الفلسطيني موقف ثابت ويعبرّ عن نفسه ليس في تصريحات سياسية وحسب، وإنما أيضاً في التثقيف والتعبئة العقائدية والتعليم. ينبغي التعاطي مع هذا الموقف بالجدية نفسها التي يتعاطى فيها الفلسطينيون مع مواقف الإسرائيليين الذين يرفضون التنازل عن أي جزء من البلاد بدعوى حق الآباء الموروث.

(٢٣) ما أقصده هنا في اصطلاح «ليبرالية» هو المجتمع الذي يقرّ بكرامة الأفراد وسلطتهم الذاتية، ولذلك الإقرار أيضاً بحرية الأفراد والجماعات في العمل من أجل تحقيق وخدمة قناعاتهم وأرائهم. وإنني لأرفض تفسير «الليبرالية» الذي يدعو إلى حيادية الدولة تجاه وجهات نظر غالبية مواطنيها، أو خصخصة ميولهم وتوجهاتهم غير المدنية. وبهذا المعنى الأخير، فإن الليبرالية ليست مبدأ أو مثالاً يجب أن يلائم بالضرورة جميع الدول.

(٢٤) في شهر أيار ٢٠٠٢ تم سنّ ثلاثة قوانين تعبرّ عن تبني هذا التوجه. أحد هذه القوانين (تعديل ٦٦ لقانون العقوبات) يحظر التحريض على الكفاح المسلح ضد الدولة أو مؤازرة وتأييد هذا الكفاح، فيما يتيح القانونان الآخران (تعديل ٣٥ لقانون الأساس المتعلق بالكنيست وتعديل ١٣ لمشروع قانون الأحزاب) استبعاد قوائم أو مرشحين للكنيست يعبرون عن مثل هذا التأييد (للنضال المسلّح). آمل أن لا يتم اللجوء للقانون الجنائي في هذا الصدد إلاّ في أضيق نطاق ممكن. فمنع إنسان من إشغال وظيفة رسمية جراء إدلائه بتصريح من هذا النوع أسهل بكثير من زجّة في السجن.

(٢٥) واضح أن من الصعب جداً على مواطن عربي التماثل مع رموز الدولة – كالعلم أو شعار سراج الشمعدان السباعي. هناك من يعتقد أن على إسرائيل تغيير رموزها وتبني رموز لا تجعل مواطنيها غير اليهود يشعرون بالاغتراب. لست واثقة من جدوى

هذا الطرح. ففي الكثير من الدول هناك مظاهر رمزية لسمات وخصائص شعب الدولة، أما حقيقة أنه توجد في الدولة أيضاً أقليات فلا تشكل سبباً حاسماً للتخلي عن دمج هذه المجموعات (الأقليات) في رموز الدولة. وعلى سبيل المثال نجد أن الكثير من أعلام دول أوروبا تحتوي على الصليب. كذلك فإن علم الهند يستند إلى رموز من الديانة البوذية. إضافة إلى ذلك فإن الجوانب الرمزية يجب أن تراعي اغتراب العرب. ويبدو لي أن مسألة العلم غير معقدة إلى حد كبير، ذلك لأنها لا تتطلب عملاً يعكس التماثل. غير أن النشيد الوطني الإسرائيلي (هتكڤا) قد يقحم مواطني الدولة العرب في وضع مستحيل. إذ يصعب أن نتوقع من مواطن عربي التماثل مع الابتهاج بتحقيق «أمل مضى عليه ألفا عام» لدى الشعب اليهودي في أن يكون شعباً حراً في موطنه. فكما هو معروف، فإن تجسيد هذا الأمل يمثل «النكبة» بالنسبة لهذا العرب. من جهة ثانية فإن الامتناع عن المشاركة في إنشاد النشيد الوطني قد يبدو تظاهرياً. لذلك أعتقد أن هناك حاجة للتفكير بإضافة نشيد آخر بحيث يستطيع مواطنو الدولة غير اليهود التماثل مع هذا النشيد الذي يجب أن يكون مدنياً وحيادياً، وفي المناسبات الرسمية يمكن إنشاد النشيدين الوطنيين بما يتيح لكل إنسان المشاركة في ترديد النشيد أو النشيدين اللذين يتماثل معهما.

(٢٦) إن حقيقة كون اللغة الأساسية للدولة هي العبرية، تفرض عبئاً مزدوجاً عملياً وانتمائياً، على كل من لا تشكل هذه اللغة لغته، عبئاً عملياً لأن الإنسان يواجه دائماً صعوبة أكبر حينما يكون يعيش في ظل ثقافة لغتها ليست لغته الأم. هذه الصعوبة أو الإشكالية تنطبق على العرب في إسرائيل بصفة خاصة، وكذلك أيضاً على جميع المهاجرين القادمين إليها، يهوداً وغير يهود على حد سواء، وبطبيعة الحال فإن هذه المشكلة لا تخصّ إسرائيل وحدها فقط. أما العبء الثاني المتعلق بالانتماء أو الهوية، فيرجع إلى كون اللغة تمثل مكوناً رئيساً في أية لغة. وقد أحسنت إسرائيل صنعاً بسماحها للمدارس العربية التعليم بلغتها. فمن المهم منح العرب الشعور بالانتماء وعدم الاغتراب في الأماكن التي يعيشون فيها، والسماح لهم باستخدام لغتهم في هذه الأماكن. مع ذلك ينبغي الحذر من مغبة اتخاذ قرارات تضعف حقيقة أن لغة الدولة هي اللغة العبرية. وعليه فإن السماح بعدم وجود عناوين في اللغة العبرية في المدن والقرى العربية يشكل إضعافاً وضرباً لمكانة العبرية كلغة رسمية ورئيسية للدولة. وبهذا المعنى فإنه لا يوجد توازٍ في مكانة اللغتين (العبرية والعربية) رغم أن العربية تعتبر أيضاً لغة رسمية في الدولة.

(٢٧) قانون العودة ١٩٥٠ / البند ح ١٥٩.

(٢٨) الشق الثاني من المعادلة هو «حق العودة» الذي يطالب به الفلسطينيون. وطبقاً للتفسير الفلسطيني، يجب أن يضمن لكل لاجئ ولكل حفيد لاجئ الحق بالعودة إلى قريته إذا اختار ذلك. غير أن هناك خطأ أو مغالطة أساسية في الطريقة التي يتم فيها استخدام مصطلح «حق» في هذا الصدد. فـ «الحق» هو، كما هو معروف، مطلبي الذي يجب على الآخرين احترامه. وواجبهم هذا لا يتوقف على نواياهم الحسنة وعلى الاعتبارات التي يخضعون لها أو قدرتهم على تجسيد هذا الواجب أو على نتائج هذا التجسيد. لهذا السبب ينبغي النظر بتلق بالغ إلى الميل الفلسطيني نحو تكرار الحديث عن «حق العودة» دون التطرق إلى الصيغ القديمة – وهي الأكثر واقعية – حول «حل عادل لمشكلة اللاجئين» كما نص القرار ٢٤٢.

(٢٩) يجب النظر إلى مشكلة السكن في نطاق سياق شمولي، ومن خلال إشراك ممثلي القرى التي يدور الحديث عنها وممثلي القطاعات السكانية التي تبحث عن حلول للمشكلة ذاتها. والمهم أن لا يكون هناك بناء غير قانوني، فهذا الأمر قد ينطوي على خطورة، كما أنه يمكن أن يشوش ويعرقل خططاً حيوية. ولكن في حال عدم توفر خطط هيكلية تتيح بناءً قانونياً لتلبية الاحتياجات، فإن مكافحة البناء غير القانوني ستكون تعسفية ومحكوماً عليها بالفشل على الأرجح. فاتخاذ القرارات بشأن هدم البيوت والمباني غير القانونية (أو بشأن «إضفاء الشرعية» على جزء منها) سيكون أسهل إذا جاءت هذه القرارات بالتوازي مع عملية تطوير شاملة لخطط بناء في القرى. علاوة على ذلك، فإن مثل هذه الخطط سوف تسمح بتوجيه السكان العرب نحو أنماط سكن أكثر تنوعاً مما هو الحال في البناء الملتصق بالأرض (البناء الأفقي) الذي اعتاد عليه هؤلاء السكان، والذي لا يتلاءم مع اكتظاظ السكان ومواردهم المالية. هذه الأمور كافة هي أفضليات يمكن تحقيقها فقط بالاتفاق، وهي حيوية من أجل إدارة سليمة لشؤون الدولة.

(٣٠) في سبيل نقاش مفصل أكثر أنظر روت غابيزون «صهيونية في إسرائيل؟! في أعقاب التماس قعدان للمحكمة العليا» – قضاء وحكم (و –١) ٢٠٠٠ ص٢٥–٥١.

(٣١) لتحليل النقاش حول تدريس التاريخ في إسرائيل أنظر إيال ناڤا وإستر يوغاب «تاريخية: نحو حوار مع الأمس» (تل أبيب: بابل ٢٠٠١).

(٣٢) أنا أخالف بذلك موقف رئيس المحكمة العليا، القاضي أهارون باراك. للاطلاع على عرض موجز لموقف القاضي باراك مقارنة مع موقفي ومواقف أخرى، أنظر «دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية: ندوة ومصادر مرفقة» (القدس: الاتحاد العالمي لعلوم اليهودية بالتعاون مع صندوق أبيحاي ١٩٩٩).

(٣٣) للتوسع في هذا الموضوع، أنظر شروحاتي في موضوع الزواج والطلاق، روت غابيزون ويعقوب مدان «أساس لميثاق اجتماعي جديد بين المحافظين على الفروض الدينية والأحرار في إسرائيل» (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ٢٠٠٣). تجدر الإشارة إلى أنه ووفقاً لدراسة شاملة جرت مؤخراً، هناك فجوة ملموسة بين الذين يؤيدون مبدئياً اتباع الزواج المدني في البلاد وبين الذين يختارون ذلك لأنفسهم أو لأبناء عائلاتهم. وقد أجاب ٥٤ في المئة من الذين شملتهم الدراسة بـ «نعم بالتأكيد» أو «نعم» رداً على سؤال ما إذا كانوا يؤيدون اتباع زواج مدني في البلاد، لكن ٢٩ في المئة فقط أجابوا بأنهم سيختارون إجراء زواج مدني لأنفسهم أو لأقاربهم، وهو فارق ٢٥ في المئة بين التأييد المبدئي والتنفيذ الفعلي. للتوسع في هذا الموضوع أنظر شولاميت ليشي، حانا لڤينسون وإلياهو كاتس «يهود إسرائيليون: صورة – عقائد ومحافظة على التقاليد والقيم اليهودية في إسرائيل ٢٠٠٠» (القدس: معهد غوتمان ٢٠٠٢). ص١٢٥

(٣٤) أنظر اقتراحنا والشروحات لفصل «عودة ومواطنة» في «أساس لميثاق اجتماعي جديد».

(٣٥) يسود لدى الكثيرين وهمٌ مؤداه أن يهودية الدولة تعني في الواقع هيمنة واحتكار الجمهور الديني، وبالأخص المؤسسة الحريدية. وحيث أن هناك ميل في صفوف العلمانيين، وحتى لدى قسم من التقليديين نحو التمرد ضد الدين أو ضد المؤسسات الدينية وضد ما يعتبر «إكراهاً دينياً»، نجد أن ثمة ظاهرة ابتعاد صريح عن كل ما هو تقليدي أو يهودي. وينظر إلى تدريس «المواد اليهودية»، مثل دروس قراءة التوراة في المدارس، كعبء لا فائدة منه أو متعة، فهي لا تترك انطباعاً حقيقياً لدى الطلاب (بل تثير لديهم أحياناً رفضاً ونفوراً).

إضافة إلى ذلك فإن سلطات ومؤسسات التعليم الرسمية لا تبذل جهداً حقيقياً لتعزيز الهوية اليهودية لدى الطالب (ما عدا الاستراتيجية المنطوية على إشكالية والمتمثلة بتأكيد، اختلافه وتميزه عن العربي الذي يصور كعدو وكتهديد أو خطر). وبمعنى ساخر معين، فإن ذلك ينطوي على نتيجة واضحة تعكس نجاح الصهيونية. ولأن الوجود اليهودي في إسرائيل أضحى بالذات سهلاً وبديهياً، فقد رسخ لدى الكثيرين الاعتقاد بأن الهوية اليهودية «تهبط من السماء» دون الحاجة إلى بذل جهد خاص من أجل تكريسها وتعميقها. وفي الواقع فإن هذا الإنجاز الذي يسجل للصهيونية قد ينقلب بالذات إلى فشل وحجر عثرة في طريقها. ورغم أن الغالبية العظمى من الجمهور الإسرائيلي – المحافظين على الفروض الدينية واليهود العلمانيون على حد سواء. ترغب بالحفاظ على الطابع اليهودي الخاص للدولة، إلا أنه لم يعط حتى الآن الاهتمام اللائق لمشكلة وهن الهوية اليهودية المنقولة من جيل إلى جيل. فالذي كان والداه من المحافظين على الفروض الدينية وكف هو نفسه عن ذلك، لا يزال يعرف التراث الثقافي اليهودي، لكن هناك تخوفاً من أنه لن يتمكن من نقل هذا التراث بالقدر نفسه من الإخلاص والنجاعة، إلى أبنائه. ونحن ندرك المقولة أو العبارة القائلة إن اليهودي لا يكون ابناً لأم يهودية إلاّ إذا كان أباً لولد يهودي... هذا الواقع يتطلب مواجهة واعية. ولا بد من إلقاء جزء من المسؤولية على جهاز التعليم الحكومي، الذي ينبغي له أن يتصدى لهذا الواقع بكامل الجدية والاهتمام اللائقين. كما ويجب إلقاء جزء آخر من المسؤولية ذاتها، على الزعامة والمجتمع المدني.

(٣٦) هناك إشارة واضحة للرغبة المشتركة – الدينية – العلمانية، في الحفاظ على الطابع الخاص ليوم السبت، والتي وجدت تعبيراً لها في «يهود إسرائيليون». صحيح أن ٧٢ في المئة من الذين وجهّ لهم السؤال أيدوا فتح مراكز التسوق الواقعة خارج المدن في يوم السبت وأن ٦٤ في المئة أيدوا فتحها داخل المدن (ص٧١)، ولكن، من ناحية عملية، فإن نسبة الذين يذهبون للتسوق في يوم السبت «دائماً» أو «في أحيان متقاربة» أقل بكثير، إذ بلغت ١٦ في المئة فقط (ص٦٠).